الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف–المسيلة –

كلية العلوم الاقتصادية و التسيير والعلوم تجارية

قسم المالية والمحاسبة

الرقم التسلسلي: .....

دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة مؤسسة سونلغاز - المسيلة -

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص:

محاسبة وتدقيق

من إعداد الطالبتين:

_ شريخ سناء

_ بطاط شهرزاد

اشراف الأستاذ:

– عفيصة عبد الرحمان

السنة الجامعية: 2021/2020.

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفـــان

الشكر لله الذي أعاننا على إتمام هذه الرسالة ووفقنا في إنجازها

ولا يسعنا إلا أن نتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى أستاذنا الفاضل

"عبد الرحمان عفيصة"

الذي تفضل بالإشراف على هذه الرسالة، حيث قدم لنا النصائح والتوجيهات اللازمة لإتمام هذه الرسالة، فله منا فائق الاحترام والتقدير وعظيم الشكر لما قدمه لنا

كما أتقدم بجزيل الشكر لكل من ساعدني في إجراء هذه الرسالة

كما أتقدم بجزيل الشكر لكل من قدم لنا الدعم النفسي والتشجيع لإنجاز هذه الدراسة.

إهداء

إلى والداي

من أثقلا الجفون سهرا، وحملا في الفؤاد هما، وجاهدا في الأيام صبرا، وكافآني في الحياة دعاءً، وأزهرا في قلبي حبا وحنانا، تحملا ثقل أيامي ومزاجيتي بابتسامة وسرورا، ما جهدي وتعبي إلا سبيلا لفرحتكما أولا قبل سعادتي حفظكما الله وأبعد عنكما كل سوء.

إلى أنا

وجهدها وتعبها وسهرها وبكاءها وسرورها وطريقها الطويلة، ها أنا ذا

إلى إخوتي

بذور الحب، الأنس والمودة، فرحة أيامي وعمري، حفظكم الله من كل سوء ووفقكم لما فيه خير وفلاح

إلى زوجي

سندي في الحياة، راحتي وأماني، سكني وسكينتي، يا بعض مني يا كل القلب وأشيائي

إلى رفقاء الدرب

لكن من القلب شكرا، أخص بالذكر زميلتي في المذكرة حفظك الله وأبعد عنك كل سوء

للمشرقة أرواحهم، للمتوكلين، الذين لا تنطفئ عزائمهم أبدا

لنكن نجوما لا يأفل بريقها

سناء شريخ

الإهداء

الحمد لله و كفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى أما بعد: الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد والنجاح فضله تعالى مهداة.

إلى سندي بالحياة

-إ جدي محمد لا أستطيع أن أقول لك شكرا فهي لا تقال إلا في نهاية الأحداث، وأنا أرى نفسي في البداية، اعيش في خيرك وعطاءك ولا يسعني سوى أن أقول شفاك الله بشفائه وأدامك منارة دائمة في حياتي.

إلى أمي و أختاي

-إلى التي حملتني تسعا وربتني دهرا وملمت كياني بعطفها فكانت الأم و الأب، وسر نجاحي دعاها حفظك الله عبر الأزمان أهديك نجاحي وكل حياتي.

-إلى توأم روحي وحبيبة الفؤاد أختي فاطمة حفظك الله من كل سوء. إلى أنستي بمشوار حياتي حبيبتي وأختي أسماء رفيقة درب وصديقة الروح حفظك الله ورعاك.

جدتي العزيزة

إلى أعز الناس جدتي أم النون التي كان لدعائها الأثر الكبير في تسيير اموري، حفظك الله ورعاك وأدام الله نور وجودك في حياتنا.

إلى أبواي العزيزان

-إلى زوج خالتي "عمي عبد العزيز" الذي كان بمثابة الأب الذي عوضني الله به من هذا الباب أهدي لك ثمرة جهدي راجية من الله أن يديم صحتك وعافيتك ، لا أقول لك شكرا على ما منحتني إياه من عطف وحنان ودعم بل اقول لك يا أبي هاهي ثمار هذا العطاء تبرز في هذا النجاح، إلى خالي لخضر الذي كان سندا لي وأبا لي وكنت له رفيقة الدرب ابنته العزيزة كنت لي حامي، كنت صاحب القلب الطيب، كنت لي ناصحا، كنت لي حنونا، ولا زلت كما أنت أقول لك دمت لي سترا و أبا حفظك الله ياغالي.

اخوالي

-إلى أخوالي سندي بالحياة جواهر قلبي سر حياتي، سبب وصولي إلى ما أنا فيه الأن أرجو من الله ان يرزقكم الصحة والعافية ويرعاكم برعايته الدائمة يا أسودا كانت لي الحامي من كل مكروه: خالي، هشام، وليد، يوسف شكرا.

-الى خالتي زكية وأولادها حفظكم الله بحفظه دمتم لي أعز أهل شكرا لدعواتكم ودعكم الدائم لي.

-إلى خالتي فتيحة وزوجها عمي كمال شكرا لما منحتموني إياه من دعم ومن حب وعطاء، شكرا لك عمي كمال على طيبتك وحنانك .حفظكم الله انتم وأولادكم.

زوجي

-إلى من جسد الحب بمعانيه، فكان السند والعطاء قدم لي الكثير في صور من الصبر، لن أقول لك شكرا بل سأعيش معك الشكر دائما حفظك الله لي يا رفيق الدرب ونصفي الثاني "عماد" شكرا لعائلة زوجي الداعمة لي بدعائها.

إلى زوجات اخوالي العزيزات شكرا لكم على كل شيء حفظكم الله انتم واولادكم.

-إلى رفيقة دربي ورفيقة مشواري التي قاسمتني لحظات الحياة "نجاة" صاحبة القلب الطيب وصاحبة الروح النقية شكرا حبيبتي للدعم الذي منحتني إياه. شكرا إلى رفيقة المذكرة "سناء" تعبنا وسهرنا وواجهتنا عقبات ولكن اللحظات الأخيرة عشناها بكل ما فيها من ضحك وقلق وتوتر والحمد لله. شكرا لكل من كان لهم أثر في حياتي.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

التشكرات	
إهداءات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
مقدمة عامة	أ – د
الفصل الأول: أساسيات حول نظم المعلومات المحاسبية	
تمهيد	2
المبحث الاول: أساسيات حول نظم المعلومات المحاسبية	3
المطلب الأول: تعريف نظام المعلومات المحاسبية	3
المطلب الثاني: مكونات نظم المعلومات المحاسبية	6-3
المطلب الثالث: وظائف وأهمية نظم معلومات المحاسبية	8-6
المبحث الثاني: ماهية المعلومات المحاسبي	9
المطلب الأول: مفهوم المعلومات المحاسبية	10-9
المطلب الثاني: أنواع المعلومات المحاسبية وأهميتها	11-10
المطلب الثالث: خصائص المعلومات المحاسبية ومستخدميها.	13-11
المبحث الثالث: القوائم المالية	13
المطلب الاول: مفهوم القوائم المالية ومستخدميها.	16-14
المطلب الثاني: أهداف القوائم المالية وأنواعها	17-16
المطلب الثالث: عرض القوائم المالية ومكوناتها	19-17
خلاصة الفصل	20
الفصل الثاني: المعلومات المحاسبية واتخاذ القرارات	
تمهيد	22
المبحث الأول: ماهية اتخاذ القرار	23
المطلب الأول: تعريف القرار وعملية اتخاذ القرارات	24-23
المطلب الثاني: خصائص وأهمية اتخاذ القرار	27-24
المطلب الثالث: مراحل اتخاذ القرار	30-27

المبحث الثاني: أساسيات اتخاذ القرار	30
المطلب الأول: العوامل المؤثرة في اتخاذ القرارات	33-30
المطلب الثاني: تصنيفات القرار الأساسية	36-33
المطلب الثالث: ظروف اتخاذ القرارات	38-36
المبحث الثالث: المعلومات المحاسبية واتخاذ القرارات	38
المطلب الأول: نظام المعلومات المحاسبية واتخاذ القرارات	39-38
المطلب الثاني: أهمية المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات	41-40
المطلب الثالث: مساهمة جودة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات	43-41
خلاصة الفصل	44
الفصل الثالث: دراسة حالة بمديرية توزيع الكهرباء والغاز–المسيلة– السنة المالية **2019**	
تمهيد	46
المبحث الأول: التعريف بميدان التربص وضعية الدراسة	47
المطلب الأول: ماهية المنشأة الوطنية للكهرباء والغاز	48-47
المطلب الثاني: اهداف ومهام مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز	50-48
المطلب الثالث: التعريف بمديرية التوزيع بالمسيلة ميدان الدراسة	52-50
المبحث الثاني : عرض القوائم المالية لمديرية سونلغاز المسيلة	52
المطلب الأول : عرض الميزانية و جدول التدفقات للسنة المالية **2019**	55-52
المطلب الثاني : تحليل الميزانية و جدول التدفقات باستخدام مؤشرات التوازن المالي	62-56
المطلب الثالث : استخدام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار في سونلغاز	63-62
خلاصة الفصل	64
الخاتمة	67-66
قائمة المراجع	71-69
الملاحق	72

فهرس الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	الصفحة
1	مراحل عملية اتخاذ القرار	34
2	القرارات التي تتخذ على مستوى العمليات الإدارية	35
3	مقارنة بين القرارات المبرمجة و القرارات غير مبرمجة	36
4	ميزانية أصول المؤسسة للسنة المالية 2019	53
5	ميزانية خصوم المؤسسة للسنة المالية 2019	54
6	جدول تدفقات النقدية للسنة المالية 2019	55
7	الميزانية الوظيفية للسنة المالية 2019	57
8	الميزانية الوظيفية المختصرة للسنة المالية 2019	58

فهرس الأشكال

رقم الشكل	اسم الشكل	الصفحة
1	مكونات نظام المعلومات المحاسبية	5
2	وظائف نظام المعلومات	8
3	أهداف القوائم المالية	17
4	علاقة اتخاذ القرار بالوظائف الإدارية	27
5	مراحل عملية اتخاذ القرار	28
6	دور نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار	43

مقدمة

مقدمة

تعيش المؤسسات الاقتصادية تغيرات ملحوظة في المحيط الذي تنشط فيه حيث أن هذه المؤسسات تواجهها منافسة تجعلها تسعى لتحقيق نتائج جيدة تضمن بها الاستمرارية والبقاء ضمن إطار عمل هذه المؤسسات كهيكل إداري ترتكز على عدة وظائف تمكنها من أداء دورها الاقتصادي والاجتماعي لتحقيق الأهداف المسطرة من طرفها ومن بين أهم الوظائف التي تندرج ضمنها: الوظيفة المالية والإنتاجية وغيرها من الوظائف.

مما لا شك فيه أن هذه التغيرات في المحيط الاقتصادي يصاحبها تطور وزيادة عنصر مهم جدا هو المعلومات المحاسبية التي أصبح لها دور أساسي في تحديد كفاءة وفعالية نشاط المؤسسة حيث أنها أصبحت موردا هاما في تسيير أنشطة المؤسسة وهذا بناءا على ما تحتويه المعلومات المحاسبية من خصائص تساعد على إيصال المعلومات الصحيحة للمستخدم وكافة المستويات الإدارية بالشكل الملائم والوقت المناسب من أجل استخدامها في اتخاذ قرارات رشيدة تساهم في تحقيق أهداف المؤسسة.

لقد أدى التطور في جانب الأعمال إلى صعوبة عملية اتخاذ القرار هذا نتيجة لتنوع الأنشطة وتأثرها بالمتغيرات التي تحدث في هذا الميدان، فعملية اتخاذ القرار تعتبر ركيزة العملية الإدارية في المؤسسات الاقتصادية ذلك لأنها تعد الأساس القائم على حل المشاكل واختيار أحسن البدائل المتاحة ذات مواصفات تتناسب مع ما هو مراد الوصول اليه. وعليه فان القرارات السليمة متوقفة على تكامل المعلومات المحاسبية المتوفرة لمتخذي هذه القرارات أي أن العلاقة بين المعلومات المحاسبية وعملية اتخاذ القرار عبارة عن علاقة متكاملة حيث نعتبر المعلومات المحاسبية مدخلات لعملية اتخاذ القرار المراد الوصول اليه من طرف المؤسسة.

على ضوء ما سبق جاءت هذه الدراسة لتبين دور المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية، على هذا الأساس يمكن طرح الإشكالية التالية:

- ✓ **ما هو دور المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية؟**

وللإجابة على الإشكالية المطروحة تطرقنا الى الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما المقصود بالمعلومات المحاسبية؟

- ✓ فيما تتمثل عملية اتخاذ القرار؟
- ✓ كيف ساهمت المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرار؟
- ✓ هل تعتمد المؤسسة محل الدراسة على المعلومة المحاسبية في عملية اتخاذ القرار؟

الفرضيات:

وللإلمام بحيثيات الموضوع ومحاولة الإجابة على التساؤلات المطروحة، وضعنا الفرضيات التالية:

- ✓ تعتبر المعلومات المحاسبية عنصرا أساسيا في تسيير قرار المؤسسة.
- ✓ تتمثل عملية اتخاذ القرار في اختيار البديل الأمثل والفعلي للعملية الإدارية.
- ✓ تساهم المعلومة المحاسبية في اتخاذ القرار من خلال توفر المعلومة المناسبة التي تحتاجها المؤسسة لاختيار قرارها.
- ✓ يتم استخدام المعلومات المحاسبية على شكل تقارير مالية في مؤسسة السونلغاز.

أهمية الموضوع:

تتمثل أهمية الدراسة التي تطرقنا إليها في أنه موضوع يخص جميع المؤسسات العمومية والخاصة حيث أن عملية اتخاذ القرار في هذه المؤسسات لا تكتمل إلا بتوفر الركيزة الأساسية وهي المعلومات المحاسبية حيث يكتفي بها متخذ القرار ومن هنا تبرز لنا أهمية الدراسة في نقطتين أساسيتين:

1_ إعطاء مفهوم عن المعلومات المحاسبية وأهميتها في اتخاذ القرار.

2_ مدى مساهمة المعلومة المحاسبية في اتخاذ القرار والوصول إلى القرار الأمثل.

-دوافع اختيار الموضوع:

- ✓ الرغبة الشخصية في معالجة هذا الموضوع.
- ✓ محاولة فهم أهمية المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار.
- ✓ علاقة الموضوع بالمسار الدراسي.
- ✓ التعرف على كيفية اتخاذ القرار فعليا في المؤسسة محل الدراسة.

أهداف البحث:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف:

- ✓ محاولة إظهار الدور الذي تقدمه المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار؛
- ✓ دراسة اهمية وخصائص المعلومات المحاسبية من ملائمة وموثوقية لرؤية مدى فعاليتها في اتخاذ القرار؛
- ✓ محاولة معرفة على أي أساس تقوم عملية اتخاذ القرار؛
- ✓ إبراز العلاقة بين المعلومة المحاسبية واتخاذ القرار؛
- ✓ محاولة إسقاط الجانب النظري على المؤسسة.

منهجية البحث:

بهدف الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وللإجابة عن الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على: المنهج الوصفي الذي يصف الجانب النظري للموضوع بغرض التعرف على المعلومات المحاسبية ودورها في اتخاذ القرار. أما المنهج التحليلي تم استخدامه في دراسة حالة حيث يمكن التعمق وفهم جوانب الموضوع من خلال الزيارات الميدانية للمؤسسة محل الدراسة بالإضافة إلى تحليل الوثائق والمعطيات.

صعوبات البحث:

من الطبيعي أن تواجه أي بحث علمي صعوبات، وبالنسبة للصعوبات نذكر منها:

- ✓ صعوبة ظروف التنقل.
- ✓ محدودية الوقت الذي كان بمثابة حاجز.

الدراسات السابقة:

تطرق بعض الباحثين إلى دراسات متقاربة من الإشكالية التي تناولناها سواء بالنسبة للمعلومات المحاسبية أو اتخاذ القرار وعلى سبيل المثال:

1/ دراسة بعنوان: "**دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار**" جامعة محمد خيضر، تخصص محاسبة 2018-2019 رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التجارية، إذ تناولت هذه الدراسة إشكالية ما هو دور

المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرار؟ حيث أنها ركزت على كيفية الاستفادة من المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية حول عملية اتخاذ القرار وأوضحت الدراسة فكرة أهمية المعلومة المحاسبية كمنتج فعال في عملية اتخاذ القرار، وقد توصلت الدراسة الى أن المؤسسة لابد لها من توفر نظام معلومات محاسبي فعال لدعم قرارها ومعلومات محاسبية تساهم في عملية اتخاذ القرار.

2/دراسة بعنوان:" **دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرار** "، جامعة عبد الحمد بن باديس، تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، 2014-2015.تناولت هذه الدراسة إشكالية ما هو دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات، وذلك من خلال الاطلاع ومراجعة نظام المعلومات المحاسبية وبيان طبيعة علاقتها باتخاذ القرارات؟ وقد توصلت الدراسة الى اختيار خصائص المعلومة المحاسبية كأداة لقياس قدرة النظام على ضمان مخرجات ذات جودة تساهم ف عملية اتخاذ القرار.

هيكل البحث:

من أجل الإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية، ولإثبات صحة الفرضيات قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول وهي كالتالي:

الفصل الأول: لدراسة الإطار النظري لأساسيات حول نظم المعلومات المحاسبية بصفة عامة ثم المعلومات المحاسبية والخصائص والأهمية التي تحتويها هذه المعلومات ثم تطرقنا إلى عرض بعض من التقارير المالية التي تعتبر أهم المعلومات المحاسبية التي تعتمد عليها المؤسسات في تقييم أدائها.

الفصل الثاني: كان بعنوان المعلومات المحاسبية واتخاذ القرار تناولنا ما مدى مساهمة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار، حيث تم التعرض أيضا إلى العلاقة بين المعلومات المحاسبية وعملية اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية.

الفصل الثالث: كان بعنوان دراسة حالة مؤسسة سونلغاز المسيلة تطرقنا فيه إلى تقديم المؤسسة محل الدراسة وأهم المعلومات المحاسبية المعتمدة من طرف المؤسسة في اتخاذ القرار.

الفصل الأول

أساسيات حول نظم المعلومات المحاسبية

تمهيد:

تعد المحاسبة نشاطا خدماتيا يقوم بتقديم خدمات للمهتمين بالأنشطة الاقتصادية على مستوى المؤسسة حيث تتمثل خدماتها في توفير معلومات مالية تهدف إلى مساعدة متخذي القرار في اتخاذ قرارتهم.

يعمل نظام المعلومات المحاسبي على حصر وتجميع وتبويب كل الأحداث المالية التي تحدثها المؤسسات جراء تعاملها مع نفسها أو تعاملها مع الغير، كما يعتبر أساس ومنطلق كل الأنظمة الأخرى، وهو أداة ضبط اقتصادية وقانونية.

ونظرا لأهمية وضرورة الأنشطة المحاسبية التي يقدمها قسم المحاسبة، فإنه لا تكاد تخلو مؤسسة من المؤسسات الاقتصادية من تواجد نظام للمعلومات المحاسبية على مستواها، فهو يعمل على إنتاج معلومات مختلفة: محاسبية، مالية واقتصادية تهم المتعاملين الداخليين والخارجيين للمؤسسة، كما يتميز هذا النظام بعدة مكونات وخصائص تزيد من فعاليته.

وسنحاول في هذا الفصل تحديد المفاهيم الخاصة بالمعلومات المحاسبية وقبل التطرق للمعلومات سوف نحاول التعرف على النظم، حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: أساسيات حول نظم المعلومات

المبحث الثاني: ماهية المعلومات المحاسبية.

المبحث الثالث: القوائم المالية.

المبحث الاول: أساسيات حول نظم المعلومات المحاسبية

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي من أول وأهم الأنظمة التي ظهرت في المؤسسات باعتباره النظام الأساسي الذي واكب تطور المؤسسات، ثم ظهرت بعده الأنظمة المختلفة الاخرى.

المطلب الأول: تعريف نظام المعلومات المحاسبية

وقد أعطيت عدة تعاريف لنظام المعلومات المحاسبية نذكر منها[1]:

التعريف الأول:" هو هيكل متكامل داخل المؤسسة يقوم باستخدام الموارد يقوم باستخدام الموارد المتاحة والاجزاء الاخرى لتحويل البيانات الاقتصادية، بهدف اشباع احتياجات المستخدمين المختلفين من المعلومات".

التعريف الثاني: "هو النظام المكون من الافراد والآلات، ويسترشد بالمبادئ المحاسبية في تحويل البيانات لمعلومات يخزنها ويعرضها لأصحاب القرار، والدائنين والمستثمرين".

التعريف الثالث: "هو أحد مكونات تنظيم اداري في المؤسسة يختص بجمع وتبويب ومعالجة وتحويل وتوصيل المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات الى الاطراف الخارجية ' كالجهات الحكومية والدائنين(المستثمرين) وادارة المؤسسة".

يتضح من هذه التعريفات أن نظام المعلومات المحاسبية من أهم النظم في المؤسسة الاقتصادية التي تدعم يوميا عملياتها من خلال تجميع وتخزين البيانات عن معاملات المؤسسة، كما يساعد في التأكد من أن بيانات المؤسسة تمت معالجتها بدقة وموضوعية.

المطلب الثاني: مكونات نظم المعلومات المحاسبية

ويتكون نظام المعلومات المحاسبية من عدة وحدات أو مجموعة من العناصر التي تتكامل مع بعضها لتحقيق الهدف بالنسبة لنظام المعلومات المحاسبية يكون في معالجة البيانات وهذا من خلال القياس والتبويب والجمع والترتيب وغير ذلك لتحويلها لمعلومات محاسبية تستخدم لاتخاذ القرار[2].

1-وحدة تجميع البيانات(مدخلات):

تقوم بتجميع البيانات من البيئة المحيطة بالمؤسسة أو عن طريق التغذية العكسية بالملاحظة والتسجيل وتتمثل هذه البيانات في الأحداث والوقائع التي يهتم بها المحاسب ويرى أنها مفيدة ويجب الحصول عليها

[1] د فريد كورتل، د. خالد الخطيب، نظم المعلومات المحاسبية واتخاذ القرارات، زمزم ناشرون وموزعون، الأردن، عمان، الجامعة الأردنية، 2015، ط1، ص61-64.

وتسجيلها، ولطبيعة أهداف المشروع وطبيعة المخرجات المطلوبة تأثير كبير على نوع البيانات التي يتم تجميعها وتسجيلها في النظام.

فالبيانات التي تجمع بواسطة نظام المعلومات المحاسبية لبنك تجاري مثلا تتعلق بأنشطة الايداعات والقروض والادخار[1].

2-وحدة تشغيل البيانات:

البيانات المجمعة بواسطة نظام المعلومات قد بتم استخدامها في الحال اذا ما وجد انها مفيدة لمتخذ القرار في لحظة تجميعها ويظهر ذلك ولكن في غالب الاحيان تكون هذه البيانات الاولية في حاجة الى تشغيل واعداد لتكون معلومات مفيدة لمستخدمي القرارات وبالتالي فانهال اترسل اولا الى وحدة التخزين في نظام المعلومات المحاسبية[2].

3-وحدة تخزين واسترجاع البيانات:

وتختص هذه الوحدة بتخزين البيانات في حالة عدم استخدامها مباشرة والحفاظ عليها للاستخدام في المستقبل ، او لإدخال بعض العمليات عليها قبل ارسالها الى متخذي القرارات[3].

4-وحدة توصيل المعلومات (قنوات المعلومات):

وهي الوسيلة التي يتم بها نقل وتوصيل المعلومات والبيانات من وحدة الى اخرى داخل المحاسبي حتى تصل الى متخذي القرارات الادارية، وقد تكون قنوات الاتصال هذه الية او يدوية على شاشات او على ورق حسب الغرض او الامكانيات المتاحة.

5- دور القرارات الادارية:

القرارات الإدارية عادة ما تكون اختيار بين البدائل ويقوم متخذ القرار بمراجعة الأهداف، ومن ثم توزيع الموارد المتاحة لتحقيق هذه الأهداف بالطريقة التي تؤدي إلى تحقيق أفضل نتائج ممكنة، وفي ضوء المحددات والقيود المفروضة.

نتيجة القرارات الحالية قد تكون أساسا لتقديم بيانات أو معلومات تفيد متخذي القرارات في الدورة التالية وهي فكرة التغذية العكسية.

---

[1] هروال محمد أنور، دور النظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار، بحث مقدم لنيل شهادة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014، ص24.

[2] فريد كورتل، خالد الخطيب، مرجع نفسه، ص65.

[3] هروال محمد أنور، مرجع نفسه، ص26.

والشكل التالي يبين مكونات نظام المعلومات المحاسبية:

شكل رقم (1): مكونات نظام المعلومات المحاسبية

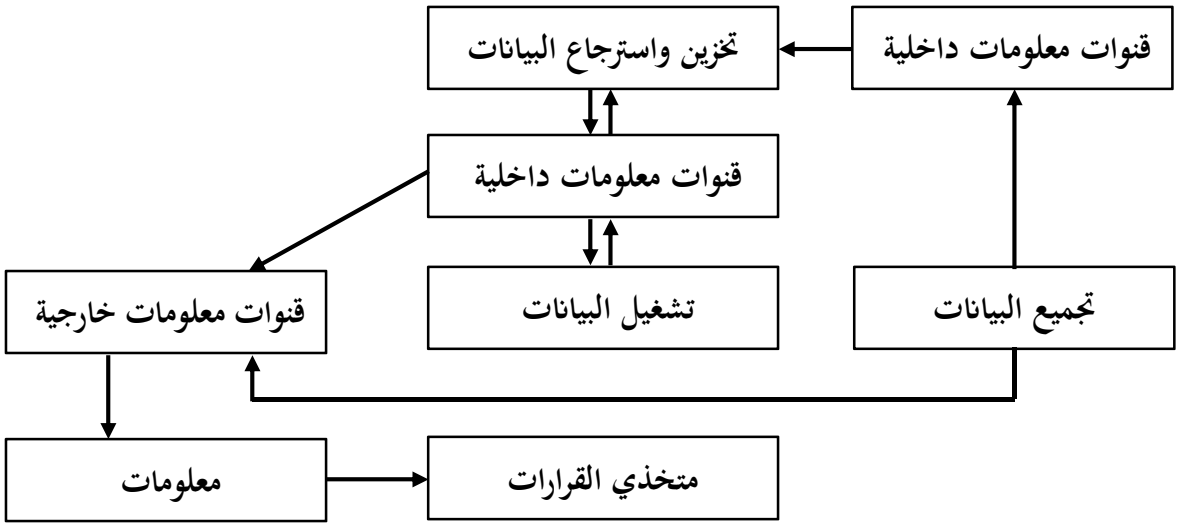

المصدر: فريد كورتل، خالد خطيب، مرجع سبق ذكره، ص64.

2) خصائص نظم المعلومات المحاسبية:

يتميز نظام المعلومات المحاسبية بعدة خصائص إذا توفرت فيه تجعله نظاما حيويا في المؤسسة المتواجد فيها وهي ما يلي:

1- يجب أن يحقق درجة عالية من الدقة والسرعة في معالجة البيانات المالية عند تحويلها لمعلومات محاسبية؛

2- أن يزود الإدارة بالمعلومات المحاسبية الضرورية وفي الوقت الملائم لاتخاذ القرار واختيار بديل من البدائل المتوفرة؛

3- أن يزود الإدارة بالمعلومات اللازمة لتحقيق الرقابة والتقييم لأنشطة المؤسسة الاقتصادية؛

4- يوفر معلومات مفيدة للمسيرين في كل المستويات الادارية من أجل اتخاذ القرار؛

5- خاصية ترابط: عن طريق ربط عدة نظم فرعية مع بعضها، بحيث نجدهما مجموعة واحدة من البيانات تستخدم مخرجات بعضها كمدخلات للبعض الاخر، وكذلك وجود تشغيل مركزية للبيانات وذلك منعا لتكرار حدوثها لكل نظام فرعي[1]؛

6- الاقتصادية: ويقصد بذلك أن يكون النظام مبررا اقتصاديا بمعنى أن تكلفته لا تزيد عن عائده على الأقل وإلا أصبح النظام غير مجدي وليس الا تحميلا على الموارد؛

[1] أحمد قايد نور الدين، دور نظم المعلومات المحاسبية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 4، العدد 1، جامعة الشهيد حمو الأخضر بالوادي، الجزائر، 2019، ص 244.

7-المرونة النسبية: يجب أن يتصف النظام المحاسبي بالمرونة، فلا بد أن يأخذ في الاعتبار المتغيرات التي تحدث سواء في احتياجات الادارة للمعلومات او البيئة الخارجية المحيطة بالوحدة الاقتصادية؛

8- الواقعية: وتعكسها ملائمة النظام للبيئة، حيث يجب ان تلائم نظام المعلومات المحاسبية التي يعمل فيها من حيث طبيعة النشاط وحجمه وعلاقة الوحدة مع الغير ويجب على مصمم النظام أن يأخذ في اعتباره الظروف الفعلية التي يعمل فيها مستخدمي المعلومات بشكل الذي يساعده على تقديم القدرة والنوعية الملائمة من معلومات طبقا للأهداف الفعلية لمستخدمي هذه معلومات.

المطلب الثالث: وظائف وأهمية نظم معلومات المحاسبية

يقوم نظام المعلومات المحاسبية بالعديد من الوظائف خلال عملية تحويل بيانات الأحداث المالية الخاصة بالمؤسسة (مدخلات النظام) إلى معلومات تتضمنها التقارير والقوائم المالية المحاسبية (مخرجات النظام) والذي يقوم بالعديد من الوظائف عبر مراحل النظام (مدخلات، عمليات، مخرجات)، وتعتبر تلك الوظائف مترابطة إلى حد كبير وكأنها نظم فرعية متكاملة معا، وفيما يلي عرض لوظائف نظام المعلومات المحاسبية[1]:

1. **تجميع البيانات:** تحقق وظيفة تجميع البيانات خلال مرحلة المدخلات، وتتضمن عدة خطوات مثل تسجيل البيانات والتحقق من دقتها واكتمالها. وقد تكون تلك البيانات من الخارج أو من داخل المؤسسة أو ناتجة من تغذية عكسية؛
2. **عمليات المعالجة:** يقصد بعملية المعالجة الإجراءات أو الخطوات الواجب تنفيذها لتحويل المدخلات، الممثلة في البيانات الخام إلى منتج نهائي هو المعلومات، وفيما يلي بعض من هذه الإجراءات:
   - تصنيف المستندات التي تم حصول عليها وفق المعايير محددة مسبقا؛
   - نقل محتوى مستندات الى مستندات أخرى؛
   - ترحيل محتوى الوثائق والمستندات الى السجلات المحاسبية؛
   - اجراء مجموعة العمليات الحسابية على البيانات بغرض حساب ارصدة الحسابات؛
   - اجراء بعض عمليات المقارنة بين محتوى سجلات المختلفة للتأكد من صحة التسجيل والترحيل الى سجلات أخرى؛
   - يعتبر نشاط معالجة البيانات هو جوهر نظام المعلومات، حيث ينطوي على تحويل البيانات الخام الى معلومات قابلة للاستخدام.

[1] هروال محمد أنور، مرجع سبق ذكره، ص 19، 24.

3.**تشغيل البيانات:** تحقق هذه الوظيفة خلال مرحلة تشغيل عادة تشمل عدة خطوات مثل: تصنيف، نسخ، دمج، مقارنة.

4. إدارة البيانات: وتشمل وظيفة إدارة البيانات كل من تخزينها وحفظها وتحديثها وتعديلها باستمرار بحيث تعكس قيما تستجد من أحداث اقتصادية أو عمليات أو قرارات كما تشمل استرجاع البيانات التي سبق تخزينها لاستخدامها والتقرير عنها.

5. **رقابة على البيانات:** وتحقق الرقابة على البيانات هدفان رئيسيان هما حماية الأصول من الضياع والتأكد من تمام ودقة البيانات والتشغيل الصحيح لها. وتتعدد الإجراءات والأساليب المستخدمة في ظل نظام المعلومات المحاسبي لأغراض فرض الرقابة على البيانات مثل عملية فحص واختبار المدخلات ومراجعة البيانات المخزنة بالحاسب واستخدام كلمات السر.

6. الاسترجاع: وترتبط هذه العملية بعملية التخزين فعند تخزين البيانات لفترة ما يتم استرجاعها واحضارها في ملفات خاصة لاستخدامها أو إجراء عمليات أخرى عليها والمخرجات تتمثل في التقارير والفواتير المالية والمحاسبية التي ينتجها النظام، وهي بمثابة المنتج النهائي لنظام المعلومات المحاسبي قد تكون هذه التقارير في صورة قوائم محاسبية الأطراف خارج المشروع أو تقارير وقوائم تستخدم داخل المشروع بغرض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات.

7. رقابة وحماية البيانات: قد تحدث أخطاء في البيانات التي تدخل للتشغيل أو قد تفقد هذه البيانات أو يتم التلاعب بها أثناء عملية التشغيل، لذلك فإن أحد الوظائف الهامة بنظم المعلومات هو حماية البيانات والتأكد من دقتها، وبالتالي دقة المعلومات والإجراءات التي تساعد في تنفيذ هذه المهمة يجب أن تسري على كافة عمليات ومراحل تشغيل نظام المعلومات.

والشكل الموالي يبين أهم الوظائف الأساسية التي يقوم بها نظام المعلومات داخل المؤسسة انطلاقا من تجميع البيانات إلى غاية إنتاج معلومات مفيدة ذات قيمة ثم توزيعها إلى مستخدميها.

الشكل (02): وظائف نظام المعلومات

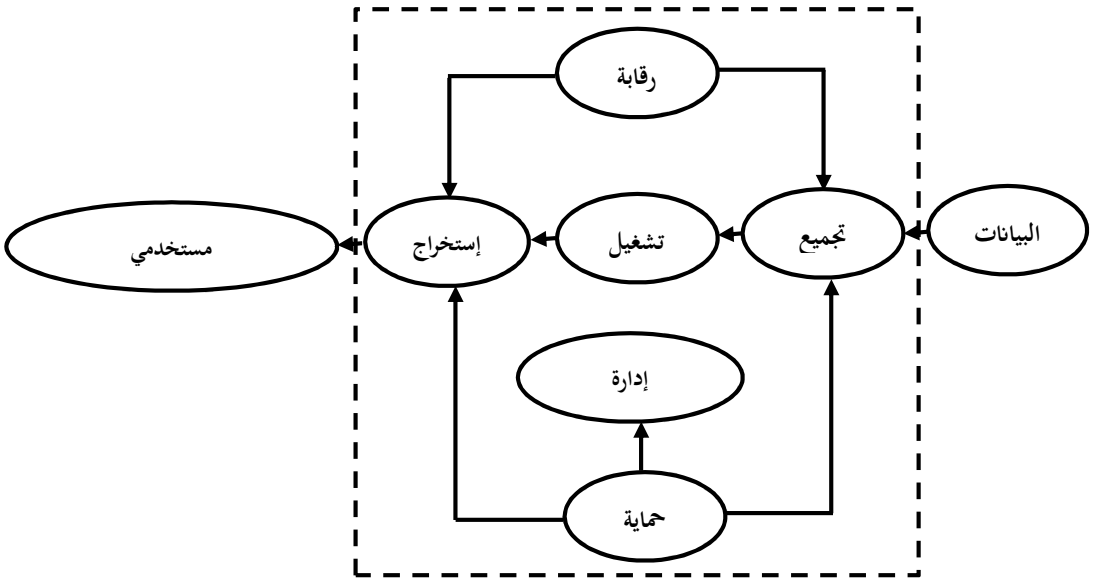

المصدر: كمال الدين الدهراوي، مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية، دار الجامعة للنشر والتوزيع، 5113، عمان، الأردن، ص 51.

أهمية نظم المعلومات المحاسبية:

من المتداول أن لنظم المعلومات المحاسبية أهمية جد أساسية بحيث أن نظم المعلومات المحاسبية تعتبر بمثابة الركيزة الأساسية في نظام المعلومات. وعليه يمكن حصر أهم النقاط فيما يلي[1]:

- تزايد نفوذ المعرفة والمعلومات في المؤسسات؛
- تنمية وتطوير شبكات الاتصال والمعالجة الدقيقة؛
- تغيير مفهوم ودور المعلومات وتنامي هذا الدور في مؤسسات؛
- المعلومات أساس بناء الهياكل التنظيمية؛
- المعرفة والمعلومات هما المصدران الحقيقيان للسلطة في المؤسسة؛
- يؤدي التوظيف الفعال للمعلومات إلى تزايد الفرص وإمكانيات التنوع وعدم انحصار في دائرة التخصص؛
- التطوير المتسارع للبرمجيات لتيسير انتشار استخدام الحاسبات الآلية في كافة فروع نشاط الإداري.

[1] تلايجية نوة، دور نظم المعلومات في اتخاذ القرارات، مجلة دراسات، المجلد 4، العدد 2، جامعة الأغواط، 2013، ص141.

المبحث الثاني: ماهية المعلومات المحاسبية

ويمكن اعتبار المعلومات كأحد عوامل الانتاج داخل المؤسسة حيث يسعى الموظفون إلى الإحاطة بكل جوانبها قصد زيادة المعرفة، ويمكن الحصول عليها من خلال إدخالها كبيانات في شكلها وتخضع للمعالجة، لتخرج كمنتج نهائي في شكل معلومات صالحة.

المطلب الأول: مفهوم المعلومات المحاسبية

في هذه النقطة من المطلب الاول يستلزم التطرق الى توضيح نقطة من مفهوم المعلومات المحاسبية ألا وهي الفرق بين البيانات والمعلومات[1].

أولا: الفرق بين البيانات والمعلومات.

1-الفرق بين البيانات والمعلومات:

على الرغم من استخدام مصطلح المعلومات وتعدد الكتابات عن المعلومات وأنظمتها إلا أنه لايزال هناك اختلاف في الرأي حول مفهوم العلمي لهذا اللفظ وعلاقته وعليه سنحاول عطاء الفرق بين هذين المصطلحين.

-البيانات: هي تعبير عن حقائق مجردة ليست ذات معنى أو دلالة في ذاتها بمعنى أنها لو تركت على حالها فلن تضيف شيء إلى معرفة مستخدميها بما يؤثر على سلوكهم، لذلك تتضمن البيانات أي مجموعة من الحروف والرموز والارقام التي تعبر عن حقيقة وقوع أحداث معينة داخل نظام.

-المعلومات: هي النتائج التي تحصلنا عليها من عملية المعالجة مثل التبويب، التحليل، والعرض في تقارير تناسب عرض الاستخدام الذي طلبت من أجله في الوقت المناسب وبذلك تتحول البيانات إلى معلومات تساهم فيما تحتاجه المؤسسة.

ثانيا: مفهوم المعلومات المحاسبية.

من منطلق تعريف البيانات المحاسبية يمكن تعريف المعلومات المحاسبية على أنها هي: تلك المعلومات ذات المصادر المختلفة والتي تشكل المادة الحية التي يمكن التعامل معها تحليلا وتفسيرا وشرحا لمعالجتها واخراجها على شكل معلومات.

[1] بن فرج زوينة، المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014/2013، ص29-30.

أما المجلس المحاسبي الأمريكي عرف المعلومات المحاسبية على أنها نظام للمعلومات منذ الستينات من القرن العشرين، إن نظام المعلومات بني على مدخل رياضي بطبيعته فهو يجمع البيانات جيدا ثم يقوم باستخدامها عن طريق تحليل رياضي.

تعرف المعلومات المحاسبية على أنها هي المعلومات الكمية والغير الكمية التي تخص الاحداث الاقتصادية التي تتم معالجتها والتقرير عنها بواسطة نظم معلومات محاسبية في القوائم المالية المقدمة.

وعلى ضوء التعاريف الواردة في الكتب والتعاريف الصادرة عن مجلس المحاسبي الأمريكي يمكننا تلخيص تعريف المعلومات المحاسبية على أنها:" مجموعة من البيانات التي يتم تجهيزها وعرضها بطريقة منتظمة ونافعة في عملية اتخاذ القرار"[1].

المطلب الثاني: أنواع المعلومات المحاسبية وأهميتها

أولا: أنواع المعلومات المحاسبية:

تصنف المعلومات المحاسبية إلى أنواع وهذا على حسب فروع المحاسبة وعليه نجد الأنواع التالية[2]:

1- معلومات المحاسبة المالية: تشير إلى المعلومات التي تصف الموارد والالتزامات المالية للأنشطة التي تقوم بها المؤسسة الاقتصادية.

2- معلومات المحاسبة الادارية: تشمل المحاسبة الادارية إنتاج وتفسير المعلومات المحاسبية بغرض مساعدة الإدارة بصفة خاصة على إدارة الاعمال، ويستخدم المدراء هذه المعلومات لوضع السياسات العامة للشركة وتقييم أداء الأقسام والأفراد وتقرير مدى إمكانية إنشاء خط إنتاجي جديد وفي اتخاذ كافة القرارات.

3- معلومات المحاسبية الضريبية: يعتبر إعداد الاقرارات الضريبية عن الدخل مجالا متخصصا في المحاسبة، ويتم إلى حد بعيد إعداد الاقرارات الضريبية من واقع المعلومات المحاسبية المالية، ومع ذلك يتم تعديل وتنظيم هذه المعلومات لتتوافق مع متطلبات التقارير الخاصة بضريبة الدخل.

4- معلومات المحاسبة الاجبارية: تكون مطلوبة بقوة القانون متمثلة في الزام المؤسسات بمسك الدفاتر وحفظ السجلات والمستندات وإنتاج تقارير المالية، وهناك أيضا معلومات محاسبية إجبارية تستلزم طبيعة العمل في المؤسسات في مجال الأعمال مثل: المعلومات المحاسبية عن الأجور و المرتبات والعملاء الموردون[3].

---

[1] سميحة بوحفص، أثر خصائص المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018/2017، ص116-117.

[2] هلايلي إسلام، مساهمة نظام المعلومات المحاسبية في تحسين اتخاذ القرارات بالمؤسسة الاقتصادية، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 10، العدد 2، بسكرة، الجزائر، 2019، ص380.

[3] سميحة بوحفص، مرجع سبق ذكره، ص 117.

وهناك أيضا أنواع أخرى منها: معلومات المحاسبة الاختيارية، معلومات المحاسبة التاريخية المالية، معلومات عن التخطيط والرقابة.

ثانيا: أهمية المعلومات المحاسبية

تزداد أهمية المعلومات المحاسبية والحاجة إليها نتيجة لتزايد مجموعة من العوامل التي تلزم على ضرورة الاستعانة بها وتتمثل هذه الأهمية فيما يلي[1] :

1-النمو في حجم الوحدة الاقتصادية: إن ازدياد حجم غالبية الوحدات الاقتصادية يؤدي إلى ضرورة انتاج المعلومات بصورة مستمرة ودائمة.

2-إزدياد قنوات الاتصال في الوحدة الاقتصادية: الأمر الذي يعني ضرورة توفير المعلومات بصورة رأسية وأفقية وتبادلها معها.

3-تعدد أهداف الوحدة الاقتصادية: لم يعد هدف هذه الوحدة محصور بتعظيم الربحية بل تعدد أهدافها، الأمر الذي يتطلب توفير معلومات تخدم الأهداف المختلفة.

4-التأثير بالبيئة الخارجية: من الواضح أن الوحدة الاقتصادية تتأثر بالبيئة وتؤثر بها، وقد ازدادت هذه العلاقة نتيجة كثرة التغيرات التي تحدث في البيئة، وينبغي على ادارة الوحدة أن تكون على دراية كافية بهذه الظروف.

وهناك عوامل ايضا متحكمة في المعلومات المحاسبية نذكر منها ما يلي[2]:

- **العوامل الاقتصادية:** نظرا لكبر حجم المؤسسات وظهور الشركات متعددة الجنسيات وانتشار التجارة الالكترونية وفي ظل العولمة الاقتصادية زادت الحاجة الى المعلومة المحاسبية.
- **العوامل الجغرافية:** أدى كبر حجم المؤسسات إلى زيادة الحاجة للمعلومات المحاسبية لتساعد في عملية الرقابة والتنسيق بين مختلف الاقسام والفروع وادارتها الرئيسية.
- **العوامل الادارية:** تواجه ادارة المؤسسات أنواعا من المشكلات الادارية، وهنا يبرز دور واهمية المعلومات المحاسبية لأغراض التخطيط والرقابة وتقييم الأداء واتخاذ القرار.
- **العوامل القانونية:** تفترض الاحتياطات القانونية والضريبية تقديم معلومات محاسبية ومالية كافية وملائمة للوفاء بهذه المتطلبات.

[1] حورية بوقندورة، جودة المعلومات المحاسبية وأثرها على قرارات مستخدمي القوائم المالية، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي علوم تجارية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2017/2016، ص09.

[2] كحول صورية، دور المعلومات المحاسبية في تحسين اتخاذ القرارات بالمؤسسة الاقتصادية، مجلة العلوم الانسانية، العدد 49، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017، ص468.

المطلب الثالث: خصائص المعلومات المحاسبية ومستخدميها.

مما لاشك فيه أن المعلومات المحاسبية حتى تكون مفيدة للغرض الذي أعدت من أجله وهو مساعدة مستخدمي هذه المعلومة، في اتخاذ القرار وعليه يجب أن تتصف هذه المعلومات بمجموعة من الخصائص وهنا تنقسم الخصائص الى خصائص رئيسية و خصائص ثانوية[1].

أولا: خصائص المعلومات المحاسبية.

1- الخصائص الرئيسية:

أ/- الملائمة: يجب أن تكون المعلومات ملائمة لحاجات متخذي القرارات، وتمتلك المعلومات خاصية الملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة.

ب/- الموثوقية: لتكون المعلومات مفيدة فإنها يجب أن تكون موثوقة، وتمتلك المعلومات خاصية الموثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه او من المتوقع ان تعبر عنه بشكل معقول.

ج/- الحيطة والحذر: لابد أن يتعامل معدو البيانات مع الأحداث والظروف المتوقع حدوثها، مثل قابلية الديون مشكوك فيها للتحصيل، وتقدير العمر الاقتصادي المحتمل للمصنع والتغيرات التي من المحتمل أن تحدث. ويقصد بالحذر هنا تبني درجة من الاحتراس في اتخاذ أحكام ضرورية لإجراء التقديرات المطلوبة تحت ظروف عدم التأكد أي على معد البيانات بذل الجهد الكافي لمواجهة حالات عدم تأكد[2].

د/- القدرة على التنبؤ: يعتبر التنبؤ الوسيلة التي يمكن بها استعمال معلومات الماضي والحاضر في توقع أحداث ونتائج المستقبل[3].

2- الخصائص الثانوية:

هـ/- القابلية للمقارنة: تسمح هذه الخاصية بإجراء المقارنة ومعرفة أوجه التشابه والاختلاف بين أداء المؤسسة وأداء المؤسسات الاخرى خلال نفس الفترة (وهذا ما يعرف بالمقارنة في حالة السكون)، كما تسمح بإجراء المقارنة بين أداء نفس المؤسسة خلال حقبة زمنية مختلفة (وهذا ما يعرف بالمقارنة في حالة الحركة).

و/- الثبات: ويقصد بالثبات استخدام نفس المبادئ والفروض والطرق والاجراءات المحاسبية من قبل المؤسسة من سنة لأخرى وعدم تغييرها الا عند الضرورة.

---

[1] بن فرج زوينة، مرجع سبق ذكره، ص31-33.

[2] كحول صورية، مرجع سبق ذكره، ص470.

[3] إيمان حسين داود الشرع، نظم المعلومات المحاسبية ودورها في تمييز الضريبة، بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب، مجلة التراث، عدد خاص بأشغال مؤتمر اسطنبول الدولي الثاني للعلوم الانسانية والطبيعية، 2019، ص155.

ز/– الشمول: بمعنى أن تكون المعلومات المقدمة معلومات كاملة تغطي كافة جوانب اهتمامات مستخدميها أو جوانب المشكلة المراد أن يتخذ بشأنها قرار. كما يجب أن تكون هذه المعلومات في شكلها النهائي بمعنى أن لا يضطر مستخدموها الى اجراء بعض عمليات تشغيل اضافية حتى يحصل على المعلومات المطلوبة[1].

ثانيا: مستخدمو المعلومات المحاسبية

ان استخدام المعلومات المحاسبية يختلف من مستخدم إلى آخر حسب الجهة التي تطلب هذه المعلومات وقد تم تصنيفهم إلى[2]:

1– **مستخدمون خارجيين:** ويمكن تقسيمهم إلى ثلاث مجموعات:

أ/– المستثمرون الحاليون والمتوقعون والبنوك الذين يمثلون مصادر التمويل المتاحة للمؤسسة.

ب/– المدينون والدائنون الذين يساهمون في عمليات التشغيل اليومي للمؤسسة.

ج/– الهيئات التجارية والرسمية والحكومية التي تؤثر قرارتها على المؤسسة مثل وزارة المالية ومصلحة الضرائب.

2– **مستخدمون داخليون:** تعتبر المعلومات المحاسبية كأداة مساعدة على اتخاذ القرار بالنسبة للمسيرين والادارة وتتميز هذه المعلومات بخصائص مختلفة حسب درجة القرار "تشغيلي او استراتيجي" والذي يتخذ بشأنها.

المبحث الثالث: القوائم المالية

يقوم نظام المعلومات المحاسبية في نهاية كل فترة زمنية بإعداد مجموعة من التقارير موجهة لخدمة العديد من المستخدمين من أجل اتخاذ القرارات المناسبة، فالتقارير المالية هي منتوج نظام المعلومات المحاسبية ويجب أن تحتوي على معلومات صحيحة ودقيقة وتنقسم انواع التقارير المحاسبية الى عدة انواع والتقارير المالية من أهم هذه الانواع لما تلعبه من دور كبير في تسيير المؤسسة.

المطلب الاول: مفهوم القوائم المالية ومستخدميها.

اولا: تعريف القوائم المالية.

القوائم المالية أحد أهم وأكثر التقارير المالية شيوعا وانتشارا بين مختلف مستخدمي المعلومات المحاسبية، حيث يعتمد عليها في اتخاذ العديد من القرارات، كما أنها قوائم موحدة وهذا على الأقل داخل الدولة الواحدة فمعظم المؤسسات ملزمة بإعدادها بما يتماشى والنظام المحاسبي السائد بالدولة ولها عدة تعاريف نذكر منها[3]:

[1] أحمد عبد الهادي شبير، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية "دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة في فلسطين"، شهادة ماجستير تخصص محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، 2006، ص45.

[2] كحول صورية، مرجع سبق ذكره، ص469.

[3] عثمان صفاء، مرجع سبق ذكره، ص18.

1) تمثل القوائم المالية الناتج النهائي والأساسي للعمل المحاسبي في أي مؤسسة اقتصادية وهي تنشأ نتيجة إجراء مجموعة من المعالجات المحاسبية على البيانات التي ترتبط بالأحداث والأنشطة التي تقوم بها المؤسسة الاقتصادية لغرض تقديمها بصورة إجمالية وملخصة إلى الجهات المعنية.

2) تعتبر القوائم المالية العناصر الأساسية التي تقدم من خلالها حوصلة المؤسسة في شكل وثائق شاملة تقدم في نهاية كل دورة.

ومن خلال النظام المحاسبي الجيد للمؤسسات فإن كل مؤسسة مجبرة على إعداد القوائم الختامية في نهاية كل دورة محاسبية، تضم عناصر القوائم المالية التالية:

- الميزانية؛
- حساب النتائج؛
- جدول تدفقات الخزينة؛
- جدول تغيرات الاموال الخاصة؛
- جدول ملحقة وايضاحات.

وعلى ضوء التعريفات السابقة يمكننا تلخيص مفهوم القوائم المالية على أنها:" المنتج النهائي الذي يصدر في نهاية السنة أو الفترة المالية للنظام المحاسبي، ويشتمل على معلومات مالية، التي تعتبر إحدى وسائل توصيل المعلومات للأطراف ذات العلاقة، والقوائم المالية هي جزء من التقارير المالية، حيث هناك بعض المعلومات المالية التي يمكن الحصول عليها من القوائم المالية، وتحتاج إلى معلومات تكميلية يمكن الحصول عليها من التقارير المالية.

ثانيا: الأطراف المستخدمة للقوائم المالية:

يمكن التمييز بين صنفين من مستخدمي القوائم المالية، الصنف الأول يشمل المستخدمين ذوي المصلحة المباشرة مثل الملاك الحاليين والمرتقبين، وإدارة المؤسسة والمقرضين والموردين ومصلحة الضرائب والعاملين والمستهلكين.

أما الصنف الثاني من المستخدمين فيشمل المستخدمين ذوي المصلحة غير المباشرة، مثل المحللين الماليين، بورصة الأوراق المالية، الهيئات المعنية بإصدار المعايير، المؤسسات المختصة في نشر المعلومات المالية، والنقابات العمالية وغيرهم.

وتشكل المعلومات المحاسبية أساسا يمكن الاعتماد عليه من قبل مختلف الأطراف المستخدمة لاتخاذ قرارات رشيدة، بما يتلاءم وتعدد احتياجاتهم المختلفة، وتنوع الأهداف التي يسعى كل طرف إلى تحقيقها[1].

[1] وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، المحاسبة المالية، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2007، ص27.

وتتمثل أهم الأطراف المستخدمة للقوائم المالية في الفئات التالية[1]:

1-المستثمرون: يحتاج المستثمرون الحاليون والمتوقعون إلى توفر معلومات بشكل مستمر لإمكان تقييم فرص الاستثمار المتاحة، والمفاضلة بين البدائل الاستثمارية واتخاذ القرارات المرتبطة بتوظيف مواردهم بشكل رشيد، سواء بالحفاظ على الاستثمار في المؤسسة أو تخفيضه أو تحويله إلى مؤسسة أخرى.

ويحتاج المستثمرون عموما إلى المعلومات المحاسبية التي تمكنهم من:

- ✓ تقدير التدفقات النقدية المستقبلية والمتمثلة في التوزيعات التي يستلمها المستثمر وكذلك الأرباح الرأسمالية الناتجة من الارتفاع في استثماراتهم (الأسهم).
- ✓ تقدير درجة المخاطرة الخاصة باستثماراتهم وتتمثل في درجة التباين لعائد السوق للاستثمار التي قد تنتج من متغيرات تتعلق بالسوق، وهي ما يسمى بدرجة المخاطرة المنتظمة، وكذلك درجة المخاطرة الناتجة من متغيرات راجعة للمؤسسة نفسها والتي تسمى بدرجة المخاطرة غير المنتظمة.

2-**المقرضون:** يقدم المقرضون الأموال بأشكال وصور مختلفة ولأغراض متنوعة حيث نجد أن الموردين يقدمون الائتمان قصير الأجل، على أمل استرجاع أموالهم خلال فترة زمنية قصيرة تتراوح عادة ما بين ثلاثين وتسعين يوما، كما تتلقى المؤسسة قروضا أخرى (قصيرة أو طويلة الأجل) من مصادر مختلفة من أهمها البنوك، أو القيام بإصدار سندات.

وتمثل المعاملة غير المتساوية لنسبة المخاطرة التي يتحملها المقرض في حالة الظروف السيئة مقارنة بثبات المنفعة التي تعود في حالة الازدهار، التأثير الرئيسي على وجهة نظره وعلى طريقة تحليله لاحتمالات وامكانات تقديم الائتمان.

3- الإدارة: تحتاج إدارة المؤسسة إلى معلومات لتقييم الوضع المالي لها، وربحيتها ومدى تقدمها وتطورها، وتستعمل الإدارة في سبيل تحقيق ذلك مجموعة من الطرق والأدوات والوسائل لمتابعة ومراقبة وضع المؤسسة، ومن بينها تحليل القوائم المالية باستخدام التحليل المالي بأساليبه المختلفة، بهدف ممارسة الرقابة على أعمال المؤسسة والنظر إليها من الزاوية التي يراها بها الأطراف الخارجية.

4-الجهات الحكومية: يتم استعمال المعلومات الواردة في القوائم المالية من طرف الجهات الحكومية لرسم السياسات على المستوى الوطني، كما تحتاج إدارة الضرائب إلى المعلومات المالية عن الشركات والمؤسسات لاحتساب الضرائب المستحقة عليها.

[1] بن فرج زوينة، مرجع سبق ذكره، ص 53-54.

5–مدققوا الحسابات: يحتاج مدققو الحسابات إلى كافة المعلومات والإيضاحات لإبداء آرائهم بشكل محايد عن مدى مصداقية المعلومات الواردة في القوائم المالية ومدى موضعيتها وأنها تم إعدادها باحترام وتطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ويعتبر تقرير مدقق الحسابات مصدر ثقة تعتمد عليه مختلف الأطراف الخارجية المستعملة للقوائم المالية خاصة تلك التي ليس لها سلطة أو قدرة الحصول مباشرة على المعلومات من المؤسسة.

6– العاملون: يحتاج العاملون في المؤسسة إلى معلومات تتعلق بمدى الأمان الوظيفي، ومدى التحسن الوظيفي المتوقع في المستقبل، بالإضافة إلى معلومات تساعد في تعزيز مطالب العمال لتحسين أوضاعهم المهنية.

7– الموردون: يحتاج الموردون إلى معلومات تساعد في تقدير ما إذا كانت المؤسسة ستكون عميلا جيدا قادرا على سداد ديونه.

8–العملاء : يحتاج العملاء إلى معلومات تساعد في التنبؤ بوضع الشركة المستقبلي وقدرتها على الاستمرار في عملية إنتاج وبيع السلع.

المطلب الثاني: أهداف القوائم المالية وأنواعها

- تهدف القوائم المالية بشكل عام إلى توفير معلومات عن المركز المالي وأداء المنشأة والتغيرات في المركز المالي لمساعدة مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات الرشيدة؛
- توفير الحاجات العامة لمعظم مستخدمي القوائم المالية ومع ذلك فهي لا توفر كافة المعلومات التي يحتاجها المستخدمين لصنع القرارات الاقتصادية، لان هذه القوائم تعكس فقط والى حد كبير الاثار المالية للأحداث والعمليات السابقة؛
- تمكين مستخدمي القوائم المالية من التنبؤ بالنسبة للتطورات والاوضاع الاقتصادية المستقبلية للمنشاة وقدرتها على تحقيق التدفقات النقدية وسداد التزاماتها وتوزيع الارباح على المساهمين؛
- توفير المعلومات المفيدة للمستثمرين والدائنين لأغراض التنبؤ والمقارنة وتقييم التدفقات النقدية المتوقعة بالنسبة لهم من حيث المبلغ أو التوقيت وحالة عدم التأكد المتعلقة بهذه التدفقات[1]؛

ويمكن تلخيص أهم أهداف القوائم المالية في ثلاثة رئيسية هي[2]:

1- تكون مفيدة للمستخدمين والدائنين الماليين المرتقبين والمستخدمين الآخرين في اتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان وما إلى ذلك من قرارات بشكل رشيد؛

[1] رحيش سعيدة، مدى توافق القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية مع معايير الإبلاغ المالي الدولية –دراسة ميدانية–، مذكرة لنيل شهادة الماجستير علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2014/2013، ص21.

[2] بن فرج زوينة، مرجع سبق ذكره، ص57.

2- تساعد المستثمرين والدائنين الماليين المرتقبين وغيرهم من المستخدمين على تقدير مقدار وتوقيت ودرجة التأكد من المتحصلات النقدية المتوقعة من التوزيع أو الفوائد أو تلك المصاحبة لمتدفقات النقدية المستقبلية؛

3- تتعلق بالموارد الاقتصادية للمنشأة والمطالبات على هذه الموارد وعن آثار المعاملات والأحداث والظروف التي تؤدي لتغير المنشأة والمطالبات المترتبة عليها؛

ويمكن تلخيص الأهداف من نشر التقارير والقوائم المالية في الشكل الموالي.

الشكل (03): أهداف القوائم المالية

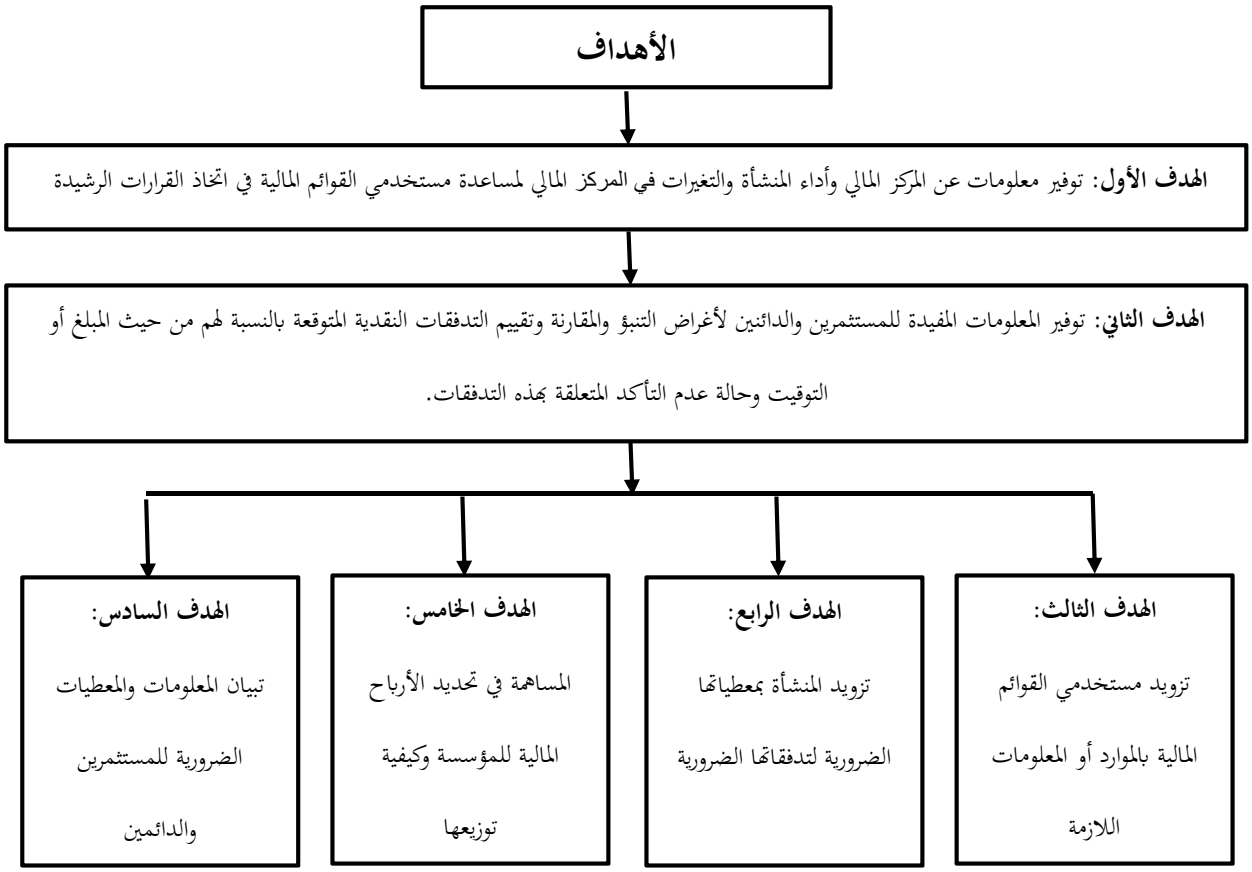

المصدر: حيدر محمد علي بني عطا، مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص94.

المطلب الثالث: عرض القوائم المالية ومكوناتها

1- عرض قائمة الميزانية :تعرف الميزانية على أنها كشف يحتوي على أسماء الحسابات وقيمها وبيان ما تمتلكه المؤسسة من موجودات وما عليها من التزامات في تاريخ إعدادها. ويتم عادة إعدادها بصورة رسمية كل سنة مالية أو لفترات مالية أقل من سنة كالقوائم المالية ربع السنوية والقوائم المالية نصف السنوية. وتعرف الأشياء التي تمتلكه

المؤسسة باسم الأصول أو الموجودات وتعرف الالتزامات التي على المؤسسة باسم الالتزامات أو الخصوم أو المطلوبات وحقوق الملكية. وتفيد الميزانية في معرفة المركز المالي للمؤسسة في لحظة إعدادها إذ تبين ما تمتلكه من صول وما عليها من التزامات للغير".

وتتكون الميزانية من جانبين: جانب الأصول والذي يتكون من الأصول المتداولة والغير متداولة، وجانب الخصوم الذي يتكون من الخصوم المتداولة والغير متداولة.

1-1-الأصول: تشمل عناصر الأصول الموارد التي يمكن مراقبتها وتسييرها، من خلال الأحداث الاقتصادية الماضية والتي ينتظر منها منافع اقتصادية مستقبلية. مراقبة الأصول هي قدرة الحصول على منافع اقتصادية مستقبلية توفرها هذه الأصول وتصنف الأصول إلى أصول متداولة وأصول غير متداولة وهي كالتالي:

- ✓ **الأصول المتداولة**: وهي كافة الممتلكات التي تستخدمها المؤسسة في ممارسة نشاطها الجاري.
- ✓ **الأصول غير متداولة**: هي الأصول الموجهة لخدمة المؤسسة بصفة دائمة.

1-2-الخصوم (الالتزام): تشكل الخصوم أحد مصادر التمويل في المؤسسات وهي المصدر الخارجي للتمويل وتعرف بأنها منافع اقتصادية من المتوقع التضحية بها مستقبلا في شكل التزام قائم بالفعل على المؤسسة حيث يتم ذلك بتحويل أصول أو تقديم خدمات لوحدة أو وحدات أخرى وذلك نتيجة لأحداث وعمليات تمت في الماضي ويشمل جانب الخصوم على ما يلي:

- ✓ **الخصوم المتداولة**: وتمثل الخصوم المتداولة المبالغ المستحقة على المؤسسة خلال السنة المالية القادمة أو دورة التشغيل أيهما أطول .وتضم عدة حسابات منها:

- الديون التجارية وأوراق الدفع والدفعات المقدمة من العملاء.
- التزامات القروض بما فيها الجزء المتداول من القروض طويلة الأجل.
- حصص الأرباح المستحقة بعد أن يتم الإعلان عنها.
- الأجور والمصروفات المستحقة وهذه تمثل قيمة خدمات استنفذت ولم تدفع تكلفتها حتى نهاية السنة المالية.
- الضرائب المستحقة وهي الضرائب المستحقة على الأرباح الخاصة بالسنة الجارية[1].

- ✓ **الخصوم غير المتداولة**: فهي التزامات طويلة الأجل والتي تستحق بعد فترة تزيد عن سنة وبالنسبة للقسط أو الجزء المستحق من القرض طويل الأجل لفترة أقل من سنة، فإنه يدرج ضمن الخصوم المتداولة ومن أمثلة الخصوم الغير متداولة (القروض طويلة الأجل، قرض السندات).

[1] - أمين سيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، الدار الجامعية، ط1، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، 2007، ص92-110.

2-عرض حساب النتائج: يمثل حساب النتائج احد القوائم المالية الأساسية التي يجب إعدادها في نهاية كل فترة مالية، حيث بتم من خلالها توضيح كافة العمليات المتعلقة بالأنشطة التي قامت بها المؤسسة خلال الفترة المالية" ويتكون حساب النتائج من عنصرين رئيسيين هما المنتوجات والأعباء ولقد عرفهما النظام المحاسبي كما يلي[1]:

- **المنتوجات**: تتمثل منتوجات السنة المالية في تزايد المزايا الاقتصادية التي تحققت خلال السنة المالية في شكل مداخيل، أو زيادة في الأصول، أو انخفاض في الخصوم .كما تمثل المنتوجات استعادة خسارة القيمة والاحتياطات المحددة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية.
- **الأعباء**: تتمثل أعباء السنة المالية في تناقص المزايا الاقتصادية التي حصلت خلال السنة المالية في شكل خروج أو انخفاض أصول، أو في شكل ظهور خصوم، وتشمل الأعباء مخصصات الإهتلاكات أو الاحتياطات وخسارة القيمة المحددة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية.

3-عرض قائمة التدفقات النقدية:

"تمثل قائمة التدفقات النقدية إحدى القوائم المالية الأساسية التي يجب إعدادها في نهاية كل فترة مالية (إلى جانب قائمتي الدخل والمركز المالي) ، التي يوضح من خلالها أثر التغير في النقدية نتيجة ممارسة المؤسسة لأنشطتها الرئيسية".

ويتم تصنيف هذه الأنشطة خلال الفترة في قائمة التدفقات النقدية إلى ثلاثة أنشطة مختلفة هي: الأنشطة التشغيلية، الاستثمارية، التمويلية[2].

- ✓ **الأنشطة التشغيلية**: وتتضمن الآثار النقدية للصفقات التي تدخل في تحديد صافي الدخل.
- ✓ **الأنشطة الاستثمارية**: وتتضمن تقديم القروض للغير وتحصيلها، اقتناء الاستثمارات والتخلص منها (سواء استثمارات في ديون أو حقوق ملكية).
- ✓ **الأنشطة التمويلية**: وتختص ببنود الالتزامات وحقوق الملكية وتشمل: اقتراض الأموال من الدائنين وسداد الأموال المقترضة، الحصول على رأس المال من الملاك وامدادهم بعائد على استثماراتهم.

4-الملاحق (الإيضاحات): يحتوي ملحق القوائم المالية على معلومات أساسية ذات دلالة، فهو يسمح بفهم معايير التقييم المستعملة من أجل إعداد القوائم المالية، وكذا الطرائق المحاسبية النوعية المستعملة الضرورية لفهم وقراءة القوائم المالية، ويقدم بطريقة منظمة تمكن من إجراء المقارنة مع الفترات السابقة.

[1] عثمان صفاء، مرجع سبق ذكره، ص29.

[2] أمين السيد أحمد لطفي، مرجع نفسه، ص137-138.

خلاصة الفصل الأول

يعد نظام المعلومات المحاسبية من أهم النظم المتواجدة على مستوى المؤسسات الاقتصادية، إذ تعتمد كل المستويات التنظيمية للمؤسسة على المعلومات والتقارير التي يتوصل إليها هذا النظام من خلال تشغيله محاسبيا. حيث أن المعلومات المحاسبية تعتبر بمثابة المصدر الرئيسي لمتخذي القرار وهذا لما تحتويه من خصائص تقاس عليها مدى فعالية هذه المعلومة. ولقياس هذه المعلومة وتحليلها نجدها على شكل تقارير مالية بحيث تعتبر هذه التقارير هي المنتج النهائي الذي يصدر في نهاية السنة أو الفترة المالية للنظام ويشتمل على معلومات مالية يستفيد منها الاطراف المستخدمة لهاته المعلومات من أجل اتخاذ القرار المناسب في المؤسسة.

الفصل الثاني

المعلومات المحاسبية

وعملية اتخاذ القرار

تمهيد:

تعتبر عملية اتخاذ القرارات جوهر العملية الإدارية في المؤسسة الاقتصادية، ذلك أنها الأساس القائم على حل القضايا والمشكلات واختيار أحسن البدائل المتاحة ذات مواصفات تتناسب مع الإمكانيات والأهداف المطلوبة، إذ تتوقف فعالية القرارات على مدى توفر وتكامل المعلومات المحاسبية الضرورية ومدى جودتها ودقتها كونها الركيزة الأساسية للعمل الإداري، فالعلاقة بين المعلومات المحاسبية واتخاذ القرارات علاقة وطيدة ومتكاملة باعتبارها الدعامة الأساسية التي تبنى عليها القرارات المالية التي تتخذها المؤسسة الاقتصادية، وبالتالي تبنى عليها التقديرات القيمة لأنها المادة الأولية لصناعة القرار الصائب.

ومن هنا، تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث هي:

المبحث الأول: ماهية عملية اتخاذ القرار.

المبحث الثاني: أساسيات عملية اتخاذ القرار.

المبحث الثالث: دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار.

المبحث الأول: ماهية عملية اتخاذ القرار

تعتبر عملية اتخاذ القرار جوهر العملية الإدارية في المؤسسة كونها تقوم على الاختيار والمفاضلة بين البدائل المتاحة لاختيار البديل الأمثل ولارتباطها بالوظائف الإدارية، وسنوضح في هذا المبحث خصائص وأهمية عملية اتخاذ القرار وكذا مراحلها.

المطلب الأول: تعريف القرار وعملية اتخاذ القرار:

يوجد الكثير من التعاريف لعملية اتخاذ القرار ولكن مما لا شك فيه أنها كلها تتفق على أن مغزى هذه الأخيرة هو اختيار البديل الأمثل من بديلين أو أكثر.

أولا: تعريف القرار:

يمكن القول بأن القرار هو عملية عقلانية تتبلور في الاختيار بين بدائل متعددة ذات مواصفات تتناسب مع الإمكانيات المتاحة والأهداف المطلوبة.[1]

ويمكن تعريفه بأنه: هو الاختيار المدرك بين البدائل المتاحة في موقف معين أو هو عملية المفاضلة بين حلول بديلة لمواجهة مشكلة معينة واختيار الحل الأمثل من بينها.

هناك ركنان أساسيان من القرار هما:

1- أن يكون هناك أكثر من بديل متاح إزاء موقف معين، ويكفي حتى نكون بصدد قرار أن يكون هناك بديلين كحد أدنى وأن يكون الشخص ملزما بالاختيار بينهما.

2- أن يختار الشخص وبإدراك بين البدائل المتاحة لمواجهة الموقف فالقرارات تكون مقصودة وشعورية فهي لا تكون عفوية.[2]

ثانيا: تعريف عملية اتخاذ القرار:

يعرف "برنارد" عملية اتخاذ القرار بأنها: "عملية تقوم على الاختيار المدرك للغايات التي لا يكون في الغالب استجابات أتوماتيكية أورد فعل مباشر".

أما بالنسبة للقصبي، فإن عملية اتخاذ القرار هي: "أسلوب معرفي لمعالجة المشكلات والمواقف عن طريق توفير المعلومات الكافية لاختيار البديل الأنسب من بين البدائل المتاحة في سبيل تحقيق الهدف".[3]

---

[1] -محمد الصيرفي، القرار الإداري ونظم دعمه، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2008، ص11.

[2] -خليل محمد العزاوي، إدارة اتخاذ القرار الإداري، كنوز المعرفة، الأردن، عمان، 2006، ص 21.

[3]- هارون العشي وفايزة بوراس، أهمية نظم المعلومات الإدارية في تحسين عملية اتخاذ القرارات داخل المؤسسة دراسة حالة شركة الدراسات وانجاز الأعمال الفنية للشرق، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 14، العدد 02، باتنة ،2020، ص120.

كما يمكن القول أنها:" عملية اختيار، من ضمن أحداث بديلة مختلفة بغرض تحقيق هدف معين أو عدة أهداف معينة ".

وطبقا لـ: هيربرت سيمون: " يعد اتخاذ القرار الإداري مرادفا لعملية الإدارة كلها "، هذا لأن الوظيفة الإدارية الهامة للتخطيط تشمل سلسلة من القرارات مثل: ما الذي يجب أداؤه، ومتى وكيف ... الخ، كذلك فإن التخطيط يشمل اتخاذ القرارات، كما تشمل الوظائف الأخرى في الإدارة على عملية اتخاذ القرارات أيضا.[1]

من التعاريف السابقة، يتضح أن عملية اتخاذ القرار هي وظيفة مكملة لوظائف الإدارة وأنها عملية ديناميكية، ترتبط بالمعلومات التي بحوزة المؤسسة ومدى توفرها ودقتها، إذ أنه بدون معلومات لا يمكننا القيام باختيار البديل الأمثل في العملية الإدارية وبدون بديل لا يمكن للمؤسسة تحقيق أهدافها واستمراريتها.

المطلب الثاني: خصائص وأهمية عملية اتخاذ القرار

سنقوم أولا بدراسة خصائص عملية اتخاذ القرار

أولا: خصائص عملية اتخاذ القرار

إن من أهم خصائص اتخاذ القرار ما يلي:

1 – عملية قابلة للترشيد:

تقوم عملية اتخاذ القرارات على افتراض أنه يمكن الوصول إلى حد من المعقولية والرشد، كما أن عملية اتخاذ القرار تقوم على اختيار البديل الملائم، وتحت تأثير ضغوط وعوامل متباينة، ما يعني عدم إمكانية الوصول إلى ترشيد كامل للقرار نظرا لتعدد الأهداف وتعارضها أحيانا.

2 – عملية تتأثر بعوامل إنسانية واجتماعية:

وهذه الخاصية نابعة من كون عملية اتخاذ القرارات تتأثر بعوامل سيكولوجية مصدرها شخصية متخذ القرار في المؤسسة، والأشخاص الذين يساهمون في هذه العملية أو يتأثرون بها، وهذا ما أكده «سيمون " في قوله: " ليس هناك قرار إداري يتخذ في أية مؤسسة بعيدًا عن تأثير العديد من الأفراد ". كما أنها تتأثر بعوامل اجتماعية نابعة من بيئة القرار وهي بيئة المجتمع الذي تمارس المؤسسة نشاطها في إطاره.

3– عملية تمتد في الماضي والمستقبل:

القرار الإداري وخاصة القرارات المتكررة يمتد ويستمر للقرارات الأخرى التي سبق اتخاذها.

[1]- فريد كورتل وخالد الخطيب، نظم المعلومات المحاسبية واتخاذ القرارات، زمزم، الأردن، عمان، 2015، ص120.

كما تمتد عملية اتخاذ القرارات في المستقبل من حيث كون آثار القرار تنصرف إلى المستقبل، ولذلك فإن العوامل الحاسمة في اتخاذ القرار تزيد من درجة تأكد متحد القرار من احتمالات نجاح القرار في تحقيق الحل المنشود للمشكلة.

4_ عملية تقوم على الجهود الجماعية المشتركة:

إذ ينظر إلى هذه العملية على أنها ناتجة عن جهد مشترك يبرز من خلال مراحلها المتعددة وما تتطلبه هذه المراحل من إعداد وتحضير وجمع معلومات وتحليل لهذه المعلومات وتقييمها.

وتنفيذ القرار وما يتطلب التنفيذ من جهود مشتركة، وقد برزت هذه الصفة لعملية اتخاذ القرارات بشكل واضح بعد التطورات التي شهدتها التنظيمات الإدارية الحديثة من تعقد وصعوبة المشاكل الإدارية التي سببتها التطورات المختلفة.

كل ذلك اقتضى الجهود المشتركة لمواجهتها، فالجهد الجماعي الذي كان القرار خلاصته، ساهم فيه جميع أعضاء التنظيم سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

5 _عملية تتصف بالعمومية والشمول:

فهي تتصف بالعمومية من حيث أن نوع القرارات وأسس وأساليب اتخاذها تكاد تكون عامة بالنسبة لجميع المؤسسات، فهي صالحة للتطبيق على المؤسسات الإدارية تجارية كانت أو صناعية أو خدمية، وهي تتصف بالشمول من حيث أن القدرة على اتخاذ القرارات ينبغي أن تتوافر في جميع من يشغلون المناصب الإدارية على اختلاف مستوياتها العليا، الوسطى، الدنيا. وهذا ما عبر عنه " هايمان وهلجرت " بقولهما أن: " جميع المديرين بغض النظر عن مراكزهم في تدرج المستويات التنظيمية، ينبغي أن يسلكوا نفس المنهج الأساسي لحل المشكلة أو اتخاذ القرار، وأن الفرق الوحيد هو أن القرارات التي تتخذ على مستوى الإدارة المباشرة أو التنفيذية غالبا ما تكون أبعد مدى، وأوسع نطاقا ".[1]

6 _عملية ديناميكية مستمرة:

تبرز هذه العملية من خلال كونها تنتقل من مرحلة إلى أخرى وصولا إلى الهدف المنشود لحل المشكلة محل القرار، غالبا ما يكون طابعها التغير المستمر من مرحلة لأخرى. يضاف إلى ذلك أن التغير المستمر للمشكلة محل القرار يفرض على متخذ القرار متابعة هذا التغير لتحديد المشكلة الرئيسية، وتميز عن المشكلة الفرعية، وكذلك

[1]- فريد كورتل، خالد الخطيب، نظم المعلومات المحاسبية واتخاذ القرارات، المرجع نفسه، ص 129 _131.

التمييز بين المشكلة وظواهرها وأعراضها، وأسبابها حتى يتوصل إلى التشخيص السليم للمشكلة الذي يتوقف عليه بشكل أساسي التوصل للبديل الملائم. [1]

2 _ أهمية عملية اتخاذ القرار:

اكتسبت عملية اتخاذ القرار أهمية بالغة في المؤسسة، كونها العملية الإدارية المتفاعلة مع جميع مستويات المنظمة وتنقسم أهمية عملية اتخاذ القرار إلى:

2-1_أهمية عملية اتخاذ القرار من الناحية العلمية:

- ✓ تعتبر القرارات الإدارية وسيلة علمية وفنية وحتمية ناجعة لتطبيق السياسات والاستراتيجيات للمنظمة في تحقيق أهدافها بصورة موضوعية وعلمية؛
- ✓ تلعب القرارات الإدارية دورا حيويا وفعالا في القيام بكافة العمليات الإدارية، مثل التخطيط والرقابة والتنظيم وغيرها؛
- ✓ تؤدي عملية اتخاذ القرارات دورا مهما في تجسيد، تكييف، تفسير وتطبيق الأهداف والسياسات والاستراتيجيات العامة في المنظمة؛
- ✓ تؤدي القرارات الإدارية عن طريق اتخاذ القرار دورا هاما في تجميع المعلومات اللازمة للوظيفة الإدارية عن طريق استعمال وسائل علمية وتكنولوجية متعددة ومختلفة للحصول على المعلومات اللازمة للتنظيم الإداري.[2]

2-2_أهمية عملية اتخاذ القرار من الناحية العملية:

اتخاذ القرارات هي محور العملية الإدارية ذلك أنها عملية متداخلة في جميع وظائف الإدارة ونشاطاتها، فعندما تمارس الإدارة وظيفة التخطيط فإنها تتخذ قرارات معينة في كل مرحلة من مراحل وضع الخطة سواء عند وضع الهدف أو رسم السياسات أو إعداد البرامج أو اختيار أفضل الطرق والأساليب لتشغيلها وعندما تضع الإدارة التنظيم الملائم لمهامها المختلفة فإنها تتخذ قرارات بشأن الهيكل التنظيمي من نوع وحجم وأسس تقسيم الإدارات والأقسام والأفراد ، وعندما يتخذ المدير وظيفته القيادية فإنه يتخذ مجموعة من القرارات سواء عند توجيه مرؤوسيه وتنسيق مجهوداتهم أو استشارة دوافعهم وتحفيزهم على الأداء الجيد أو حل مشكلاتهم، وعندما تؤدي الإدارة وظيفة الرقابة فإنها أيضا تتخذ قرارات بشأن تحديد المعايير الملائمة لقياس نتائج الأعمال ، والتعديلات التي سوف تجريها على الخطة والعمل على تصحيح القرارات إن وجدت .

---

[1]- فريد كورتل، خالد الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 129 _131.

[2] -آمنة مسعودي، سهيلة شوية، آليات اتخاذ القرار داخل التنظيم وعلاقته بالرضا على الأداء الوظيفي، مذكرة الماستر، العلوم الاجتماعية، تخصص علم الاجتماع وتنظيم العمل، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، 2014_2015، ص 38،39.

وهكذا تجري عملية اتخاذ القرارات في دورة مستمرة مع استمرار العملية الإدارية نفسها .[1]

الشكل (4) : علاقة اتخاذ القرار بالوظائف الإدارية

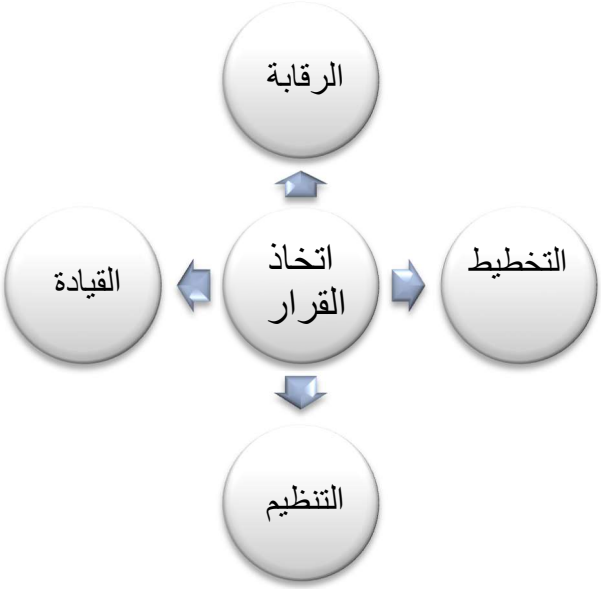

المصدر: من اعداد الباحثتين

المطلب الثالث: مراحل عملية اتخاذ القرار

ترتكز عملية اتخاذ القرار على ثلاث أطوار تهدف إلى الإجابة عن الأسئلة التالية:

- ما هو المشكل؟
- ماهي البدائل؟
- ما هو أحسن بديل؟

للإجابة على هذه الأسئلة اختلف كتاب الإدارة في تحديد خطوات أو مراحل عملية اتخاذ القرار، وقد حدد هيربرت سيمون H_Semon مراحل اتخاذ القرار في " التحري، التصميم، الاختيار". [2]

بناءً على ما تم الاطلاع عليه من مراجع في هذا الصدد يمكن تقسيم مراحل عملية اتخاذ القرار إلى ثلاث مراحل كل مرحلة تنطوي على خطوتين مهمتين ويمكن تبيان هذا من خلال الشكل الموالي:

[1]- نوال عبد الكري، اتخاذ القرارات الإدارية أنواعها ومراحلها، دار المجد، عمان، الأردن، 2015، ص18_19.

[2] -سميحة بوحفص، أثر المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مذكرة دكتوراء، علوم التسيير، محاسبة، جامعة محمد خيضر _ بسكرة، 2017-2018، ص 20.

الشكل (5): مراحل عملية اتخاذ القرار

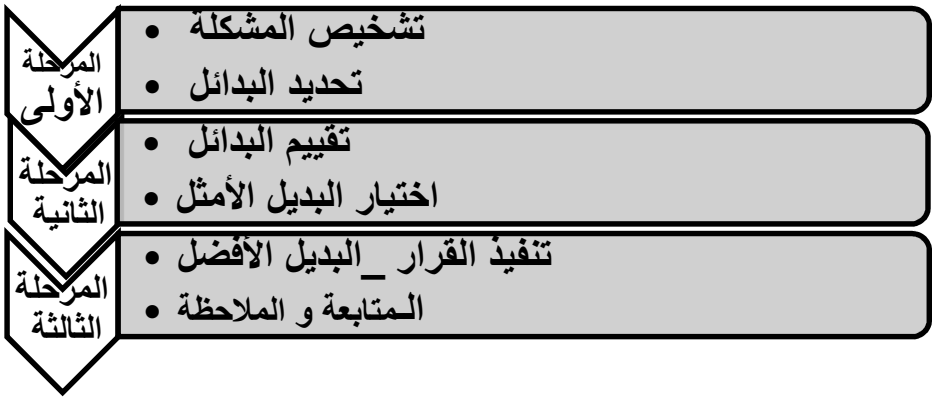

المصدر: سميحة بوحفص، المرجع نفسه، ص 21.

المرحلة الأولى:

في هذه المرحلة، يتم التعرف على المشكلة مع البدء بالبحث عن الحل (البدائل) ولهذا يعبر عنها بنشاط الذكاء فمتخذ القرار يعتمد على ذكائه هو ومساعديه لإتمام هذه المرحلة كما يلي:

أولا: تشخيص المشكلة

الخطوة الأولى في عملية اتخاذ القرارات تتمثل في إدراك أو تحسس الإدارة بوجود مشكلة ما، والمشكلة هي انحراف أو عدم توازن

وفي هذه الخطوة لا بد من تحديد وتعريف المشكلة والقضية بدقة مع تحديد الأهداف المراد الوصول إليها سواء كان ذو بعد واحد مثل: تعظيم الربح أو ذو بعدين مثل: زيادة المبيعات وتحقيق أقصى ربح ويمكن تقسيم المشاكل إلى:

- المشاكل ذات الحل الوحيد بحيث يراعي الكثيرون أنها ليست مشكلة أصلا؛
- المشاكل ذات الحلول غير متوقعة؛
- مشاكل لا يمكن إثبات صحة حلها إلا بعد التنفيذ؛
- مشاكل معالجتها غير واضحة تتطلب حلول إبداعية. [1]

ثانيا: تحديد البدائل:

يقصد بهذه الخطوة التفتيش والتحري عن الحلول المختلفة لحل المشكلة التي تم تشخيصها بدقة، وهي تفترض اقتراح بدائل متعددة أو حلول مختلفة، وغالبا ما يعتمد متخذ القرار في هذا الشأن على معلومات الآخرين وخبرتهم وعلى الأبحاث والتجارب السابقة ذلك انه نادرا ما يكون أي فرد بذاته ملما بكل الحلول أو المعلومات

[1] - سميحة بوحفص، مرجع سبق ذكره، ص 21.

والسوابق عن المشكلة لحل القرار، وقد يقتضي الموقف الذي يواجهه متخذ القرار ألا يتخذ قرارا، فعدم اتخاذ القرار قد لا يكون هو بذاته الحل الأمثل.

المرحلة الثانية:

يتم في هذه المرحلة القيام بخطوتين مهمتين من خلال تقييم البدائل التي تم تحديدها كخطوة أولى ومن ثم اختيار أفضل بديل من بينها كما يلي:

أولا: تقييم البدائل:

إن تقييم وتقويم البدائل تعد من أهم المراحل التي يجب إعطاؤها أهمية كبرى قبل صنع أي قرار، وذلك لأن تقييم البدائل ثم تقويمها هو الذي سيحدد نجاحه من عدمه مستقبلا، بمعنى أنه يتم تحديد أبعاد كل بديل (سلبياته وإيجابياته) في حل ذلك المشكل، كي يتسنى اختيار البديل المناسب والذي سيعطي أفضل نتائج بأقل عواقب، هذا في حد ذاته يشير إلى أهمية وضرورة الأهداف التي يجب مراعاتها عند اختيار بديل من البدائل المتاحة، فالهدف الأخير لمتخذ القرار هو إحداث تغيير ما في جذور المشكلة المطروحة، فالحل الذي تم بعد تقويم البدائل يبرز أهمية دور الخبراء والمستشارين والمعاونين في عملية بحث ودراسة البدائل المطروحة.

ثانيا: اختيار البديل الأمثل:

إن هدف متخذ القرار في نهاية المطاف هو الوصول إلى قرار يمكنه من بلوغ الهدف وحل المشكلة القائمة، هنا يقوم متخذ القرار باختيار الحل بين عدة حلول مقترحة (متاحة) مستعينا في ذلك بمجموعة من المعايير، توفر درجة كبيرة من الموضوعية في الاختيار.

تعتبر هذه المرحلة أدق المراحل جميعا لأن الاختيار يعني في حقيقة الأمر حسم الموقف والوصول إلى المحصلة النهائية للجهد المبذول في المراحل السابقة، وهذا الأمر يحتاج إلى قدر كبير من الكفاءة والحنكة والخبرة والقدرة الذاتية لمتخذ القرار على الاختيار السليم.

المرحلة الثالثة:

فور اختيار أفضل بديل من البدائل المقترحة تبدأ خطوة تنفيذ القرار وفق خطة معينة تكون محددة مسبقا قبل البدء وبعدها يتم مراقبة هذه الخطة لمعرفة نتائجها ومدى فعاليتها وفق ما يلي:

أولا: تنفيذ القرار:

بعدما حدد متخذ القرار البديل الأفضل من بين البدائل التي تم تقييمها، يصل إلى مرحلة التنفيذ وهو وصول القرار إلى من سيقوم بتنفيذه على أرض الواقع، ولنجاح عملية تنفيذ القرار لا بد من توفر بعض الشروط في القرار المتخذ وهي:

- أن يكون القرار قابلا للتنفيذ بالإمكانيات الموجودة؛
- أن يلقى القرار حماسا ومساندة وتأييدا من قبل الذين يقومون بتنفيذه؛
- أن يكون للقرار أهداف واضحة يسعى إلى تحقيقها؛
- أن يرفع القرار من معنويات العاملين على تنفيذه ومن لهم علاقة به.

إن خطوة تنفيذ القرار قد تكون أكثر المهام استهلاكا للوقت، وذلك يعود أساسا إلى آثار ونتائج التنفيذ على المؤسسة، وعليه فإن القرار المحكم لن يكون ذا أهمية وجدوى ما لم يحمل في طياته ويتضمن كيفية تنفيذه من الأساس.

ثانيا: المتابعة والملاحظة والمراقبة

وهذه الخطوة تتطلب من متخذ القرار متابعة تنفيذ القرار عن طريق التوجيه الذي يماسه على عمل مرؤوسيه المنفذين، وعليه أن يقوم بأعمال الملاحظة لكيفية التنفيذ وهذا يتطلب المزيد من الأعمال الإدارية مثل الاتصال والإرشاد وبعد ذلك يعمل متخذ القرار على تسجيل كل معوقات تنفيذ القرار ويستخدمها في تطوير الحلول في المستقبل. [1]

المبحث الثاني: أساسيات اتخاذ القرار

تعد عملية اتخاذ القرار جوهر العملية الإدارية في المؤسسة الاقتصادية، وكون المؤسسة نظام مفتوح فهي تتأثر بعدة عوامل وظروف يتطلب اتخاذ قرارات بشأنها. ومن خلال هذا المبحث سنحاول التطرق بشيء لأهم العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار وأنواع القرارات وظروف اتخاذ القرار.

المطلب الأول: العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرارات

تتأثر القرارات المتخذة عادة بالعديد من العوامل سواء كانت تلك القرارات فردية أو جماعية. وقد تترك تلك العوامل آثارها على القرارات المتخذة لفترة زمنية طويلة، لذا يتوجب على متخذ القرار أن يبتعد عن العوامل التي تؤثر سلبا على قراره، أو تمنعه أو تحد من حريته في اتخاذ القرار السليم الذي يمتاز بالرشد. ومن أهم العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار ما يلي: [2]

1- عوامل البيئة الخارجية:

وتتمثل هذه العوامل في الضغوط الخارجية القادمة من البيئة المحيطة التي تعمل في وسطها المنظمة والتي لا تخضع لسيطرة المنظمة بل أن إدارة المنظمة تخضع لضغوطها وتتمثل هذه العوامل فيما يلي:

[1] - شاهيناز طوزه، فاطمة طيفه، دور نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار، مذكرة ماستر، العلوم التجارية، دراسات محاسبية وجبائية معمقة، جامعة جيجل، 2013_2014، ص 54.

[2] - علي علاونة ومحمد عبيدات، الأساليب الكمية في اتخاذ القرار، مركز يزيد للنشر، الكرك، الأردن، 2006، ص118

- ✓ الظروف الاقتصادية والسياسية والمالية السائدة في المجتمع؛
- ✓ التطورات التقنية والتكنولوجية والقاعدة التحتية التي تقوم عليها الأنشطة الاقتصادية؛
- ✓ الظروف الإنتاجية القطاعية مثل المنافسين والموردين والمستهلكين؛
- ✓ العوامل التنظيمية والاجتماعية والاقتصادية مثل النقابات والتشريعات والقوانين الحكومية والرأي العام والسياسة العامة للدولة وشروط الإنتاج؛
- ✓ درجة المنافسة التي تواجه المنظمة في السوق.

إن هذه العوامل قد ينتج عنها قرارات لا ترغب المؤسسة في اتخاذها أو ليس في مصلحتها، فمثلا إذا كان القرار الذي تم اتخاذه تحت ضغوط سياسية أو ذات طابع سياسي أو اجتماعي فمن الصعب استخدام المنطق الحر الرشيد في اتخاذ القرارات الحكومية المبنية على معيار اقتصادي، إلا أن ذلك لا يعني أن لا يقوم صانعوا القرارات الإداريين وغيرهم بدراسة عميقة للمسائل والمشكلات واستخدام إجراءات منظمة وأحكام رشيدة تمكنهم من الوصول إلى استنتاجاتهم، ولكنه يعني أن إجراءات القرارات لا يمكن اعتمادها دون وضع عوامل الواقع الذي تعمل فيه المنظمة بالحسبان.[1]

2 –عوامل البيئة الداخلية:

ويتعلق الأمر بالقواعد التنظيمية للمؤسسة وقانونها الأساسي وغيرهما، حيث يمكن أن نلخصها في:

- ✓ نظام المعلومات، حيث كلما كان نظام المعلومات مصمم بشكل جيد كلما كان اتخاذ القرار أسهل، وذلك أن النظام سيزود متخذ القرار بالمعلومات التي تساعده في اختياره البديل الأنسب؛
- ✓ درجة العلاقات التنظيمية بين الأفراد والإدارات والأقسام، فكلما كان هناك تقارب، كلما كان تبادل المعلومات أكبر وبالتالي تحديد الخيار الأمثل يكون أسهل؛
- ✓ حجم المؤسسة درجة مركزيتها، فكلما كان حجم المؤسسة أكبر كلما كان اتخاذ القرار أكثر تعقيدا؛
- ✓ الأهداف المحددة حيث إذا كانت أهداف المؤسسة واضحة كان اتخاذ القرار سهل؛
- ✓ الموارد المالية، البشرية والفنية فالحصول على المعلومات يتطلب موارد مالية ولدراستها ولتقييمها لابد من وجود كفاءات ذات خبرة. [2]

ويظهر تأثير هذه العوامل بنواح متعددة ترتبط بما يلي:

- بالظروف المحيطة بمتخذ القرار؛

[1]- محمد الصيرفي، القرار الإداري ونظم دعمه، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 144.

[2]- لحمر عباس وعثمان عبد اللطيف، دور نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات بالمؤسسات الاقتصادية، مجلة دفاتر بوادكس، العدد 09، الجزائر، 2018، ص 160.

- تأثير القرار على مجموع الأفراد في المنظمة؛
- بالموارد المالية والبشرية والفنية المتاحة أمام إدارة المنظمة.

3-متخذ القرار _ المدير _:

المدير هو عضو في المجتمع يتأثر بما فيه من عادات وتقاليد وقيم تنعكس على سلوكه الوظيفي، كما تنعكس على فعالية القرار الذي يتخذه، وفيما يلي أهم العوامل النابعة من شخصية متخذ القرار والتي تؤثر في عملية اتخاذ القرار: [1]

- ✓ فهم المدير العميق والشامل للأمور؛
- ✓ قدرة المدير على التوقع؛
- ✓ مؤهل المدير وتخصصه في مجال الإدارة؛
- ✓ قدرة المدير على تحمل المسؤولية؛
- ✓ أهداف المدير وأغراضه الشخصية؛
- ✓ اتجاهات المدير وقيمه وأخلاقياته؛
- ✓ قدرة المدير على ضبط النفس في المواقف الحرجة؛
- ✓ خبرة المدير السابقة ومدى قدرته على الاستفادة من المعلومات المتوفرة لديه؛
- ✓ ميولاته وطموحاته ، لطموحات المدير وميوله دور مهم في اتخاذ القرار لذلك يتخذ المدير القرار النابع من ميوله وطموحاته دون النظر إلى النتائج المادية أو الحسابات الموضوعية المترتبة على ذلك.[2]

4- عوامل ظروف القرار:

يعد التردد في اتخاذ القرار من العوامل التي تعيق إصدار القرارات السليمة في الوقت المناسب، مما يؤثر على المشكلة وفعالية حا

5-عوامل أخرى: مثل

5-1 – تأثير عنصر الزمن:

يشكل عنصر الزمن ضغطا كبيرا على متخذ القرار، فكلما زادت الفترة الزمنية المتاحة أمام متخذ القرار لاتخاذ قراره كلما كانت البدائل المطروحة أكثر والنتائج أقرب إلى الصواب وإمكانية التحليل للمعلومات متاحة أكثر وكلما

[1] -صايفي صابر عبد الرزاق، نظام المعلومات ودوره في اتخاذ القرار بالمؤسسة، مذكرة ماستر، علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال المؤسسة ونظم المعلومات، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2016-2017، ص60.

[2] -سيد صابر تعلب، نظم ودعم اتخاذ القرارات الإدارية، دار الفكر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن ،2011، ص113.

ضاقت الفترة الزمنية المتاحة أمام متخذ القرار كلما تطلب منه السرعة في البث في القرار ما يقلل في البدائل المتاحة أمامه.

2-5: تأثير أهمية القرار:

كلما ازدادت أهمية القرار ازدادت ضرورة جمع المعلومات الكافية عنه وتتعلق الأهمية النسبية لكل قرار بالعوامل التالية:

- ✓ عدد الأفراد الذين يتأثرون بالقرار ودرجة هذا التأثير؛
- ✓ كلفة القرار والعائد، حيث تزداد أهمية القرار، كلما كانت التكاليف الناشئة عنه أو العائد المتوقع الحصول عليه نتيجة هذا القرار مرتفعا؛
- ✓ الوقت اللازم لاتخاذه، فكلما ازدادت أهمية القرار احتاج الإداري إلى وقت أطول ليكتسب الخبرة والمعرفة بالعوامل المختلفة المؤثرة على القرار. [1]

المطلب الثاني: تصنيفات القرار الأساسية

يمكن تصنيف القرارات إلى عدة أنواع طبقا لمعايير متعددة، وهي كالآتي:

1 – من حيث النشاط الإداري:

أ_ القرارات الاستراتيجية: تمثل القرارات المتعلقة بتحديد الأهداف الاستراتيجية والسياسات الاستثمارية طويلة الأجل، والرقابة على الأداء العام للمؤسسة ويحتاج هذا النوع من القرارات إلى معلومات تتعلق بالظروف المستقبلية التي تحيط بالمؤسسة والتأكد منها.

ب_القرارات التكتيكية: ويهتم هذا النوع من القرارات بدرجة كفاءة وفعالية استخدام الموارد وتقييم فعالية أداء الوحدات التنظيمية، ويتم اتخاذ هذا النوع من القرارات على فترات مالية متباعدة نسبيا.

ج– قرارات تشغيلية: يتم اتخاذ القرارات التشغيلية ضمن القرارات المرتبطة بتسيير العمليات اليومية في المؤسسة ويمتاز هذا النوع من القرارات بأن المعلومات الازمة لاتخاذه هي معلومات محددة ومتاحة ضمن المؤسسة نفسها.

د– القرارات التخطيطية: وتتعلق هذه القرارات بخطط التمويل على أنشطة المؤسسة واتجاهاتها من ناحية وتخطيط استخداماتها وانتفاع بها من ناحية أخرى.

هـ– القرارات التنفيذية: وهي قرارات تصدر بالإجراءات والتنظيمات الواجبة لتنفيذ القرارات التخطيطية، وجميع هذه القرارات تهدف إلى تحقيق الهدف المقرر والمحدد في القرارات التخطيطية.

[1] - محمد الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص 146-147.

و– القرارات الرقابية: هي القرارات التي تتعلق بتحديد ومعالجة أسباب الانحرافات وتصميمها بالصورة التي تصب في صالح المؤسسة.

2_ من حيث الوظائف الأساسية في المؤسسة:

أ – القرارات التي تتعلق بالعنصر البشري: تتضمن كل القرارات التي تتعلق بمصادر الحصول على الموظفين وكيفية الاختيار بينهم وطرق تدريبهم، وأسس دفع الأجور والحوافز، الترقية، وهي القرارات التي لها علاقة بالعنصر البشري.

ب_ القرارات التي تتعلق بالوظائف الإدارية: تخص كل الأهداف المسطرة والمجمع تحقيقها والإجراءات الواجبة إتباعها وكيفية اختيار المديرين وكيفية توجيههم إلى المصالح المختلفة. [1]

وبصفة عامة يوضح الجدول التالي مجمل القرارات التي تتخذ على مستوى العمليات الإدارية:

الجدول (1): القرارات التي تتخذ على مستوى العمليات الإدارية

العملية الإدارية	القرار الإداري
عملية التخطيط	✓ الخطة والبرنامج والسياسات
عملية التنظيم	✓ الهيكل التنظيمي والمجرى التنظيمي
عملية التوجيه	✓ التناسق والإشراف والمتابعة والاتصال
عملية الرقابة	✓ نظام الرقابة للإنتاج والعمليات والجودة

المصدر: د. محمد الصيرفي، القرار الإداري ونظم دعمه، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2008، ص20.

3_ من حيث هيكل المشكل:

وقد قسم "كونتر" وزملاؤه القرارات إلى نوعين هما:

أ– القرارات المبرمجة:

وهي القرارات المخططة سلفا وتتناول مشكلة متكررة أو روتينية، حيث يتم تحديد أساليب وطرق حل أي مشكلة سلفا ومن أمثلة ذلك القرارات المخططة مسبقا لإعادة طلب شراء نوع معين من المواد الخام حيث يتم توضيح الإجراءات المعمول بها في مجال المشتريات مسبقا وتتخذ هذه القرارات في المستويات التنفيذية.

[1] لغواطي عبد الله، دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات، مذكرة ماستر، المالية والمحاسبة، تخصص تدقيق ومراقبة تسيير، مستغانم، الجزائر،2014-2015، ص 47-48.

ب _ القرارات غير مبرمجة:

وهي القرارات التي تتغير مع موضوع عملية اتخاذ القرار، أي هي التي تتعامل مع المواقف غير المحددة مثل القرارات الاستراتيجية كابتكار نوع جديد من السلع، أيضا قرارات التوسيع، وقرارات الاندماج ... ومعظم هذه القرارات تتخذ في المستويات الإدارية العليا.

ويمكن توضيح الفرق بين القرارات المبرمجة وغير المبرمجة في الجدول التالي:[1]

جدول رقم (2): مقارنة بين القرارات المبرمجة وغير مبرمجة

القرارات غير المبرمجة	القرارات المبرمجة
- غير متكررة أو روتينية (رتيبة). - الظروف فيها متغيرة وغير رتيبة. - البيانات غير مؤكسدة نسبيا. - الوقت والجهود المبذولة فيها كثيرة نسبيا. - غالبا ما يتم اتخاذها في المستويات العليا. - غير قابلة للتحول في الغالب. - تتعلق بالبعد الاستراتيجي للمؤسسة.	- روتينية (رتيبة ومتكررة). - الظروف مستقرة وثابتة نسبيا. - تتسم البيانات بالثبات النسبي أو شبه المؤكد. - الوقت والجهد الطلوب محدود. - تتخذ في مختلف المستويات التنظيمية. - غالبا ما يتم تحويل الصلاحيات إلى المستويات الوسطى والدنيا. - تتعلق بالأنشطة التشغيلية للمؤسسة.

المصدر: فريد كورتل وخالد الخطيب، مرجع نفسه، ص127.

4– تصنيف القرارات وفقا لبيئتها:

وتنقسم وفق لهذا المعيار إلى ما يلي:

أ– القرارات وفقا لدرجة التأكد:

وهي القرارات التي تتخذ في حالة التأكد التام من طبيعة المتغيرات ونوعيتها والعوامل التي تؤثر في اتخاذ القرار والقدرة على تنفيذه وبالتالي فإن آثار القرار ونتائجه تكون معروفة بصورة مسبقة.

ب_ القرارات تبعا لدرجة عدم التأكد:

وهي القرارات التي تتخذها الإدارة عندما ترسم أهداف المشروع العامة وسياساته وتكون الإدارة في ظروف لا تعلم فيها مسبقا بإمكانيات حدوث أي من المتغيرات أو ظروف لا تعلم فيها مسبقا بإمكانيات

[1] -فريد كورتل وخالد الخطيب، نظم المعلومات المحاسبية واتخاذ القرارات، زمزم، الأردن، عمان ،2015، ص127.

حدوث أي من المتغيرات أو الظروف المتوقع وجودها بعد اتخاذ القرار، وذلك بسبب عدم توافر المعلومات والبيانات الكافية وبالتالي صعوبة التنبؤ بها.

ج- القرارات تبعا لدرجة المخاطرة:

وهي القرارات التي تتخذ في ظروف وحالات محتملة الوقوع وبالتالي فإن على متخذ القرار أن يقدر الظروف والمتغيرات محتملة الحدوث في المستقبل وكذلك درجة احتمال حدوثها. [1]

المطلب الثالث: ظروف عملية اتخاذ القرار:

بشكل عام يمكن اتخاذ القرارات في ثلاث حالات أو ظروف مختلفة لكل منها مقدار محدد من إمكانية التنبؤ بالناتج المستقبلي لكل بديل من بدائل القرار وهذه الحالات هي: حالة التأكد التام، حالة المخاطرة وحالة عدم التأكد.[2]

1- حالة التأكد Certainty.

2- حالة عدم التأكد Uncertainty.

3- حالة المخاطرة Risk.

والجدول التالي يوضح معايير ظروف اتخاذ القرارات:[3]

جدول (3): معايير ظروف عملية اتخاذ القرار

البيئة (ب) / البيئة (أ)	***بسيطة***	***معقدة***
مستقرة	بيئة مستقرة بسيطة (حالة التأكد)	بيئة مستقرة معقدة (حالة المخاطرة)
متغيرة	بيئة متغيرة بسيطة (بين المخاطرة وعدم التأكد)	بيئة متغيرة ومعقدة (حالة عدم التأكد)

المصدر: محمد موسى فرج الله، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية في ظل ظروف عدم التأكد، مذكرة ماجيستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين ،2011، ص 31.

[1] -د. محمد الصيرفي، القرار الإداري ونظم دعمه، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2008، ص19.

[2]- حمزة تحي، دور نظام المعلومات في اتخاذ القرار-دراسة حالة الصندوق الوطني لمعادلة الخدمات الاجتماعية، مذكرة ليسانس، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر،2011-2012، ص50.

1_ اتخاذ القرار في حالة التأكد:

في هذه الحالة تكون المعلومات كافية وأكيدة لدى متخذ القرار وتسمح له بمعرفة نتائج قراره ويعد هذا القرار من أسهل القرارات التي يمكن اتخاذها حيث تتوفر المعرفة الكاملة للظروف التي يتم اتخاذ القرار فيها، أي لا يوجد تأثير للعالم الخارجي على النتائج فنكون متأكدين من نتيجة كل بديل، فإذا كانت المشكلة تتعلق بالوصول إلى الحد الأدنى من التكاليف فإننا نختار أقل البدائل تكلفة، وإذا كانت تتعلق بالحصول على الحد الأقصى من الأرباح فإننا نختار أعلى البدائل ربحا.

وكما يظهر في الشكل السابق، فإن حالة التأكد تكون فيها بيئة القرار(الظروف)مستقرة وبسيطة حيث تحتوي على عدد قليل من العوامل والمؤثرات المتشابهة، والتي تبقى خلال فترة اتخاذ القرار وخلال تنفيذه، ويتم اتخاذ القرارات في حالة التأكد إذا ما كان هناك حالة واحدة للطبيعة لكل قرار ويمكن القول إنه في حالة التأكد التام يستطيع متخذو القرار معرفة جميع الخيارات المحتملة والنتائج المترتبة عليها، كما يمتلك متخذو القرار الفرصة لاختيار البديل الذي يحقق أفضل النتائج أو أمثل الحلول بعقلانية تامة، في تعظيم الربح أو تقليل التكاليف أو غيرها. [1]

2_ اتخاذ القرارات في حالة عدم التأكد:

إن من أهم مواصفات اتخاذ القرارات في هذا النوع من حالات الطبيعة هو أن البيانات والمعلومات المتاحة حول نتائج القرار غير كافية وخاصة ما تعلق منها باحتمالات تحقق كل حالة من حالات الطبيعة، وعليه لا يمكن لمتخذ القرار استخدام خبرته السابقة في تقدير الاحتمالات والفرص الخاصة بكل حالة من حالات الطبيعة المتاحة، طرحت عدة أساليب علمية للتعامل مع هذا النوع من حالات الطبيعة وتعرف بمعايير اتخاذ القرار وتهدف الى مساعدة متخذ القرار على تحديد البديل الأفضل من بين البدائل المتاحة وهي بعدد خمسة معايير نحددها كما يلي:

- ✓ معيار أقصى الأقصى؛
- ✓ معيار أقصى الأدنى؛
- ✓ معيار الندم؛
- ✓ معيار لابلاس؛
- ✓ معيار الواقعية لهيرويتز.

[1] -محمد موسى فرج الله، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية في ظل ظروف عدم التأكد، مذكرة ماجيستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين ،2011، ص30-31.

3_ اتخاذ القرارات في حالة المخاطرة:

تتصف بيئة القرار في هذه الحالة بأن متخذ القرار على دراية باحتمالية حدوث أي حالة من حالات الطبيعة التي تؤثر على بدائل القرار المختلفة ،وبموجب هذه الحالة سوف يبحث متخذ القر ارعن أعلى قيمة متوقعة يمكنه الحصول عليها في ظل احتمالية حدوث كل حالة من حالات الطبيعة ، يتم استخدام عدد من المعايير التي من شأنها أن تساعد متخذ القرار في اختيار استراتيجية المثلى والتي تعينه على تحقيق الهدف المنشود.[1]

المبحث الثالث: المعلومات المحاسبية وعملية اتخاذ القرار

إن العلاقة بين المعلومات المحاسبية واتخاذ القرارات علاقة وطيدة، فتوفر المعلومات المحاسبية يساعد في عملية اتخاذ القرارات من خلال تحديد احتياجات المؤسسة لنوع المعلومات وملاءمتها لطبيعة القرار المتخذ، فكلما زادت جودة المعلومات المحاسبية زادت دقتها وزادت القدرة على اتخاذ قرارات رشيدة.

المطلب الأول: نظام المعلومات المحاسبية وعملية اتخاذ القرار

قبل التطرق لعلاقة نظام المعلومات المحاسبي باتخاذ القرار وجب أولا دراسة علاقة نظم المعلومات ككل بعملية اتخاذ القرار

1 _ علاقة نظم المعلومات بعملية اتخاذ القرار:

يتفق أغلب الكتاب والباحثين على أن دور نظام المعلومات في عملية اتخاذ القرار يفوق أي دور في مجال أخر، وذلك كما يلي:

إن متخذ القرار في بعض الأحيان لا يستطيع الحصول على المعلومات نتيجة لنقصها أو عدم توفرها، أو عدم استطاعته الحصول عليها، ولأن أسعارها وتكلفة جمعها عالية جدا، لذلك إن أهم مشكلة تعاني منها المدخلات هي نقص المعلومات وعدم توفرها وارتفاع أسعارها في بعض الأحيان.

وإن العلاقة بين المعلومات والقرارات علاقة طردية، فتوفر المعلومات بكميات هائلة يعني القوة أي توفر خيارات تنظيمية، فمتخذ القرار الفعال باستطاعته تحديد أفضل الخيارات وبسرعة هائلة، كما أن متخذ القرار الذي يفتقد إلى المعلومات الكافية والتي يمكن الاعتماد عليها ترتبط المعلومات بوجود مشكلة متعلقة بالقرارات، كما تنبع أهمية المعلومات من قوة تأثيرها على القرار ونتائجه، وإن القرار الإداري تطور مع تطور الإدارة ففي السابق كانت الادارة تعتمد فقط على خبرة المدير وعلى تخمينه وحدسه وهذا يحتاج إلى قدر ضئيل من المعلومات استمدها من طول خبرته ولن بعدما اعتمد الأسلوب العلمي في الإدارة وأصبح القرار لا يتم بواسطة الحدس أو حتى بناء على خبرة

[1]-الطيب الوافي، دور وأهمية نظام المعلومات في اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة الدكتوراء، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر،2011-2012، ص89-90.

المدير، بل يعتمد على البحث الدقيق وهذا لا يأتي إلا بجمع البيانات عن كل جوانب المشكلة ثم تحليلها و تفسيرها وترجمتها إلى قوائم ومعطيات لتساعد على اتخاذ القرار. [1]

2_علاقة نظام المعلومات المحاسبي باتخاذ القرارات:

تعتمد إدارة المؤسسات على المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات وحتى يمكن الحصول على معلومات محاسبية مناسبة يجب أن يكون لدى المؤسسة نظام معلومات محاسبية سليم تستطيع الإدارة الاعتماد عليه في الحصول على هذه المعلومات، كما تنشأ الحاجة إلى دراسة نظم المعلومات نتيجة للمشاكل التي تواجه إدارة المؤسسة في الحصول على البيانات المناسبة لاتخاذ القرارات والتي غالبا ما تكون نتيجة مباشرة أو غير مباشرة لسوء تدفق المعلومات المحاسبية بين الأقسام وإدارات المؤسسة المختلفة. [2]

ويلعب نظام المعلومات المحاسبية من خلال ما يتم توفيره من معلومات دورا هاما وحاسما، في حل المشاكل والقرارات المهيكلة، بينما يمكن أن يساهم إلى حد ما، في حل معظم المشاكل والقرارات غير المهيكلة تلك المشاكل والقرارات التي تمثل التحدي الأكبر للدور الذي يمكن أن يلعبه المحاسب الإداري، في هذا المجال، الأمر الذي يتم بمقتضاه اللجوء إلى نظم معلومات أخرى بديلة مثل نظم دعم القرار والنظم الخبيرة. [3]

إن الدور الذي يؤديه نظام المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات الرشيدة مرتبط بشكل أساسي بالأفق الزمني، فمن المعلوم أن نظام المعلومات المحاسبية له دور أكبر في القرارات ذات المدى القصير عن الدور الذي تلعبه في القرارات ذات المدى الطويل وهذا النظام يعتبر العنصر الأساسي في صنع القرارات وتشكيل حلقة الوصل بين المحاسبة ومراحل اتخاذ القرارات.

إن الهدف الأساسي من نظام المعلومات المحاسبية هو توفير المعلومات المناسبة لاتخاذ قرارات إدارية رشيدة ،والمقصود بالمعلومات انها البيانات التي خضعت للتحليل والتمحيص بناءً على مبادئ وطرق علمية ، والمعلومات المناسبة هي التي تلك التي تطابق احتياجات الإدارة في اتخاذ القرارات ، والتي تصل إلى الإدارة في وقت مناسب لاتخاذ القرار ، وان قيمة المعلومات الصادرة من نظام المعلومات المحاسبية تتوقف على عنصرين هما الوقت الذي تصل فيه المعلومات بالنسبة لوقت اتخاذ القرار ومدى نجاح المعلومات في تخفيض حالة عدم التأكد عند متخذ القرار ، والمقصود بالقرارات الرشيدة هي تلك التي تحقق أهداف المنظمة بكفاءة .[4]

---

[1] -تلايجية نوة، أبوغليطة إلهام، دور نظم المعلومات في اتخاذ القرارات، مجلة دراسات المجلد 4، العدد 2، الأغواط الجزائر، 2013، ص 145.

[2] -هلايلي إسلام وأحمد قايد نور الدين، مساهمة نظام المعلومات المحاسبية في تحسين عملية اتخاذ القرارات بالمؤسسة الاقتصادي، مجلة دفاتر اقتصادية المجلد 10، العدد 02، بسكرة، الجزائر،2019، ص385.

[3] -فريد كورتل وخالد الخطيب، نظم المعلومات المحاسبية واتخاذ القرارات، زمزم، الأردن، عمان، 2015، 152.

[4] -علاء عبد السلام مصطفى محمد العباسي، دور نظم المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات الإدارية الرشيدة، قسم المحاسبة، جامعة ميسان، محافظة ميسان، العراق،2016، ص127.

المطلب الثاني: أهمية المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات

إن المعلومات المحاسبية تعد الدعامة الأساسية التي تبنى عليها القرارات المالية التي تتخذها الوحدة الاقتصادية ،وان هذه المعلومات هي التي تبنى عليها الحقائق و التقديرات القيمة لأنها المادة الأولية لصناعة القرار الصائب وإن درجة دقة وموضوعية القرار تتناسب طردًا مع دقة وكفاية والمعلومات المحاسبية المتوفرة .[1]

ترتبط فعالية القرار بشكل كبير على مدى جودة المعلومات التي يتخذ على أساسها، فإذا كانت المعلومات غير ملائمة أو خاطئة أو غير دقيقة فمن الطبيعي توقع صدور قرار غير سليم، كما أنه كلما تحسنت جودة المعلومات المحاسبية كلما زادت فعالية القرار.

فالإدارة تحتاج إلى المعلومات المحاسبية لأداء وظائفها بكفاءة وفاعلية، من خلال سلطة ممارسة اتخاذ القرارات المختلفة وفي مختلف المواقف الإدارية ومما لا شك فيه أن نظام المعلومات المحاسبية يعد المصدر الرئيسي للحصول على هذه المعلومات ذات الطابع المالي الاقتصادي وغيرها، والتي تستخرج من البيانات العديدة التي يسجلها المحاسب يوميا.

كما أن المعلومات المحاسبية شأنها شأن أي معلومات أخرى، حيث تمثل زيادة في المعرفة وتخفيض مخاطر عدم التأكد لدى متخذي القرار، وعلى عكس المعلومات الوصفية أو الشخصية فالمعلومات المحاسبية عادة ما تكون كمية أو موضوعية، حيث تساعد هذه الأخيرة متخذ القرار بصورة أكثر فعالية مما لو كانت شخصية.

كما تبرز أهمية المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات من خلال ما يلي:

- ✓ إن درجة الجودة في المعلومات المتوفرة لمتخذ القرار لها تأثير كبير على درجة القرار المتخذ فكلما زادت درجة الجودة في تلك المعلومات، كلما كان اختيار متخذ القرار من بين أفضل البدائل، أي أن المعلومات الجيدة تزيد من معرفة متخذ القرار، وتقلل من جوانب المخاطرة المرتبطة باتخاذ القرارات؛
- ✓ إن المعلومات المحاسبية تؤثر بشكل كبير في توقعات صانع القرار بالنسبة للأحداث القادمة بحيث يصبح العائد المتوقع من قرار أكبر ما يمكن، كما تساعد المعلومات المحاسبية أيضا في توضيح الرؤية لصانع القرار، وتحسين وتنمية إدراكه وزيادة فعالية صانع القرار وتحفيزه لاتخاذ القرار بصورة مباشرة من خلال الاختيار الجيد من بين البدائل المتاحة، وبالتالي صدور قرار رشيد؛
- ✓ إن هناك اختلافا في المستويات الإدارية الثلاثة، ومن ثم تأثير ذلك على طبيعة ونوعية المعلومات المحاسبية اللازم توفرها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية لتلبية احتياجات إدارة كل مستوى؛

[1] -أحمد قايد نور الدين وهلايلي إسلام، دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 04، العدد01، جامعة الشهيد حمه الأخضر بالوادي، الجزائر، 2019، ص246.

- ✓ الاهتمام بتوجيه البحوث المحاسبية نحو الجوانب السلوكية المتعلقة بالكشف عن تأثير مخرجات نظم المعلومات المحاسبية على تصرفات متخذي القرارات، أي معرفة سلوكيات متخذي القرار حيال استخدام المعلومات المحاسبية خاصة فيما يتعلق بدورية وسرعة التقارير المحاسبية وكذلك السرعة المطلوبة في اعداد هذه التقارير وتسليمها في الوقت المناسب عند الطلب؛
- ✓ أخيرا يتضح من خلال ما سبق أهمية المعلومات المحاسبية في مجال اتخاذ القرارات، حيث أن المؤسسات أصبحت تعتمد وبشكل كبير على المعلومات المحاسبية، وهذا ما يفسر التزايد المستمر في الطلب على هذه المعلومات المحاسبية في السنوات الأخيرة؛
- ✓ ومن العوامل الهامة التي ساعدت على هذا التزايد انخفاض تكلفة استخدام أجهزة الحاسوب، وبالتالي أصبح متخذ القرار اليوم أكثر استخداما للمعلومات المحاسبية واسترشادا بها في قراراته من نظيره في الأمس.[1]

المطلب الثالث: مساهمة جودة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات

بما أن المعلومات المحاسبية هي الوحيدة التي نستطيع القول عنها بأنها المحدد الرئيسي الذي من خلاله يمكن التحكم في عملية اتخاذ القرار وتحسينها إلى الأفضل.

أ_ جودة المعلومات: حتى ولو تم ارسال المعلومات بطريقة فعالة فإن جودة المعلومات تحدد بطريقة استخدامها بواسطة متخذ القرارات، بمعنى آخر أن جودة المعلومات كذلك له القدرة على جعل الفرد متخذ القرار يصل إلى قرارات أكثر فعالية وهناك ثلاثة عوامل تحدد درجة وجودة البيانات وذلك من قبل من يستخدم هذه المعلومات، وهذه العوامل الثلاثة هي منفعة المعلومات لمتخذ القرار، درجة الرضا عن المعلومات من قبل متخذ القرار، الأخطاء والتحيز.

- **منفعة المعلومات:** تتمثل هذه المنفعة في عنصرين هما صحة المعلومات، وسهولة استخدامها.
- **درجة الرضا عن المعلومات:** عادة ما يكون من الصعب أن نحكم على المدى الذي ساهمت به المعلومة في تحسين القرار المتخذ ومن هنا فإن البديل لقياس كفاءة المعلومات هو استخدام مقياس الرضا عن هذه المعلومات من قبل من يتخذ القرار ويمكن معرفة الرضا أو عدمه من خلال متخذ القرار.

[1] -كحلول صورية، دور المعلومات المحاسبية في تحسين اتخاذ القرارات بالمؤسسة الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 49، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر ،2017، ص 476-477.

- **الأخطاء والتحيز**: كثير من المديرين يفضلون جودة المعلومات على كمية المعلومات المتاحة فالجودة أهم من كل المعلومات ولا شك أن جودة المعلومات تتفاوت باختلاف الأخطاء والتحيز الموجودة في هذه المعلومات.

ب – قيمة المعلومات في اتخاذ القرارات: إن الهدف من انتاج المعلومات هو خدمة متخذ القرار ومن ثم فإن قيمة المعلومات تتمثل فيما تضفيه إلى المستخدم بحيث تؤدي إلى تحسين القرار وبالتالي زيادة العائد وتخفيض التكاليف ومن ناحية أخرى فالمعلومات لا تعد مجانية وإنما تعد لها تكلفة لذلك فان أي قرار يتعلق بالحصول على معلومات إضافية لا بد أن يستند إلى تحليل المنافع على تكلفة ذلك القرار.

ج _ أهمية البيانات والمعلومات في اتخاذ القرارات: تعد الاستفادة من المعلومات في اتخاذ القرار من أهم الأغراض التي توفر المنظمات البيانات من أجلها وفي كل الأحوال كلما توفرت المعلومات المناسبة كلما زادت نسبة اتخاذ قرارات سليمة ورشيدة فبدونها يصبح اتخاذ القرار مكلفا وليس في كل الأحوال صائبا كما أن استخدام الحاسوب في توفير هذه المعلومات أصبح لا يستغنى عنه خاصة في المؤسسات والدور المتطورة وعلى هذا تسعى المؤسسات الحديثة على الحصول على المعلومات وتحليلها ، ومن ثم تفسيرها واتخاذ القرار المناسب فتقوم بجمع وتصنيف البيانات لاستخراج معلومات مفيدة لاتخاذ القرار ولترشيد القرار الإداري ،من المنطقي تدفق المعلومات بين هذه المستويات الإدارية فالإدارة العليا تحدد الأهداف والغايات والسياسات ، أما الإدارة الوسطى (التنفيذية) تقوم بإصدار تعليمات في إطار خطط تفصيلية أما الإدارة المباشرة فتقوم بإصدار تفاصيل مستخدميها من جهة وبإرسال النتائج للإدارة الوسيطة من جهة أخرى لأغراض رقابية وهذه الأخيرة بدورها تراسل الإدارة العليا لإمدادها بالمعلومات الجيدة في وقتها المناسب تطلع على الأداء الداخلي للمؤسسة وبالتالي اتخاذ القرارات الفعالة التي تراها مناسبة للحالة التي توجد بها المؤسسة ، فعملية الاتصال هذه لن تكون أكثر نجاعة وفاعلية إلا باعتماد نظام ينتج المعلومات الجيدة ويضمن وصول المعلومة المناسبة للمستخدم المناسب وفي الوقت المناسب كما يضمن تدفق المعلومات بين المستويات الإدارية والأقسام المختلفة للمؤسسة مما يزيد التنسيق بينها ووصولا للنتائج المخطط لها أو تحسينها .[1]

من أجل توضيح العلاقة بين نظام المعلومات المحاسبية وعملية اتخاذ القرار، قمنا بإعداد الشكل التالي:

[1] - هلايلي اسلام وأحمد قايد نور الدين، مساهمة نظام المعلومات المحاسبية في تحسين عملية اتخاذ القرارات بالمؤسسة الاقتصادية، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 10، العدد 02، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2019، ص 386-385.

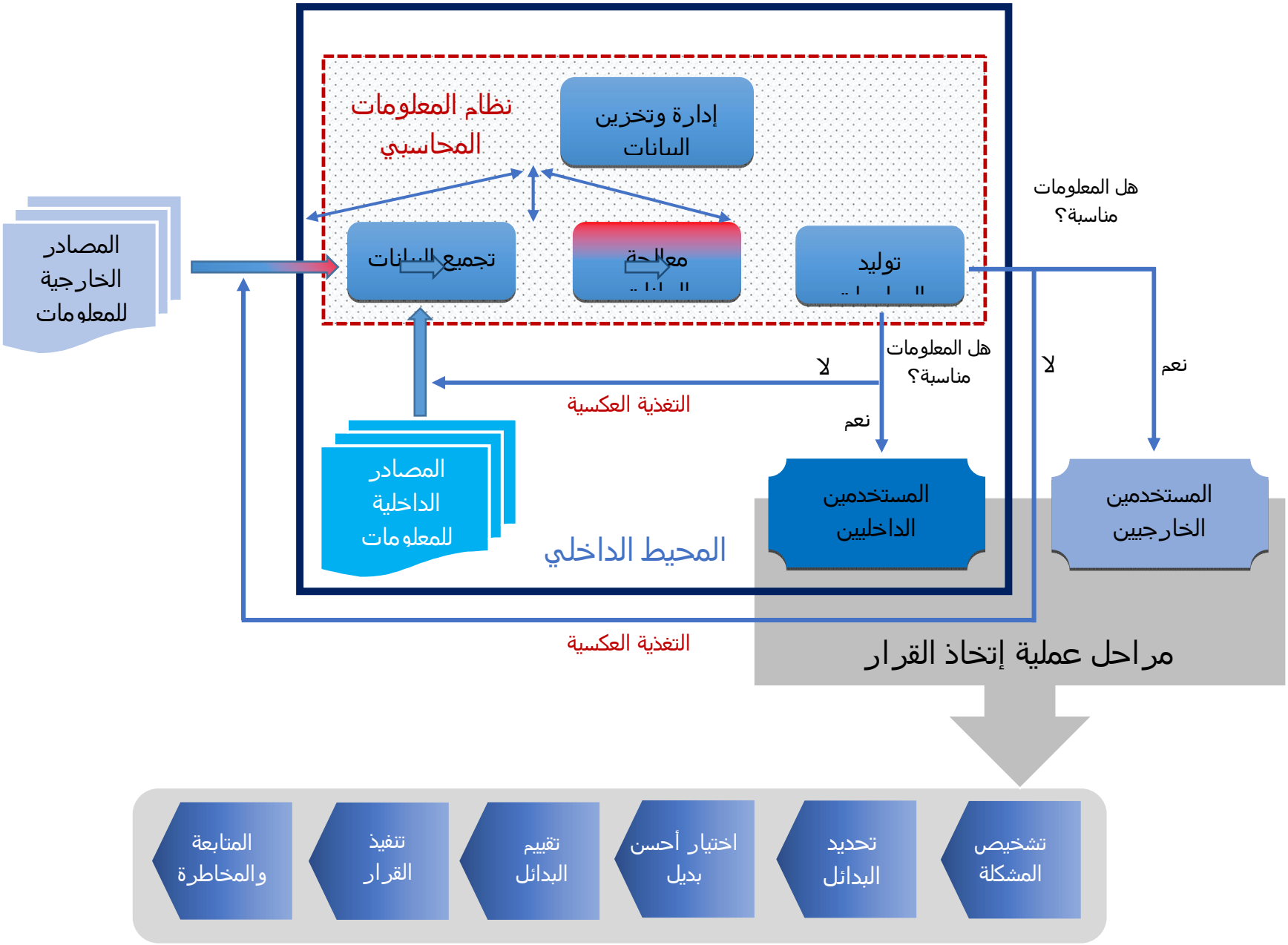

الشكل 6: دور نظام المعلومات المحاسبي في عملية اتخاذ القرار

خاتمة الفصل الثاني:

تعد عملية اتخاذ القرار وظيفة مكملة لوظائف الإدارة، فهي قائمة في جوهرها على الاختيار والمفاضلة بين البدائل المتاحة، فهي تعتمد على المعلومات التي بحوزة المؤسسة ومدى توفرها ودقتها، إذ أنه بدون معلومات لا يمكننا القيام باختيار البديل الأمثل في العملية الإدارية وبدون بديل لا يمكن للمؤسسة تحقيق أهدافها واستمراريتها.

تعتبر المعلومات المحاسبية الأساس القائم في المؤسسة الذي تبنى عليه القرارات المالية إذا توفرت فيه الخصائص والشروط الأساسية التي تساهم في التخفيض من حالة عدم التأكد التي تواجهها المؤسسة.

ترتبط فعالية القرار بشكل كبير على مدى جودة المعلومات المحاسبية التي يتخذ على أساسها، فإذا كانت المعلومات غير ملائمة أو خاطئة أو غير دقيقة من المتوقع صدور قرار غير ملائم، وكلما تحسنت جودة المعلومات كلما زادت فاعلية القرار، فالإدارة تحتاج إلى المعلومات المحاسبية لأداء وظائفها بكفاءة وفاعلية، من خلال سلطة ممارسة اتخاذ القرارات المختلفة، ومما لا شك فيه أن نظام المعلومات المحاسبي يعد المصدر الرئيس للحصول على المعلومات ذات الطابع المالي.

الفصل الثالث

دراسة حالة مديرية توزيع الكهرباء والغاز بالمسيلة

تمهيد:

تعبر مؤسسة سونلغاز المتعامل التاريخي في ميدان التموين بالطاقة الكهربائية والغازية في الجزائر، حيث أنها تعد من اهم المؤسسات المحققة لمداخيل سنوية باعتبارها مؤسسة صناعية وتجارية في آن واحد.

وعليه سنقوم في هذا الفصل: بالتعرف على مؤسسة السونلغاز بالمسيلة من خلال تقديم عام للمؤسسة من نشأة وتطور نشاط المؤسسة وأهدافها والهيكل التنظيمي لها، ثم دراسة أو تحليل مدى مساهمة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار في مؤسسة السونلغاز.

المبحث الأول: التعريف بميدان التربص وضعية الدراسة

من خلال هذا الفصل سنتطرق الى لمحة عامة حول نشاط المؤسسة والهيكل التنظيمي لها وهذا يتمثل فيما يلي:

المطلب الأول: ماهية المنشأة الوطنية للكهرباء والغاز

تعتبر مؤسسة سونلغاز هي المتعامل التاريخي في ميدان التموين بالطاقة الكهربائية والغازية بالجزائر. مساهمته في تجسيد السياسة الوطنية للطاقة من خلال البرامج المهمة الخاصة بالربط بقنوات الغاز والتي سمحت برفع نسبة التغطية من الكهرباء والغاز.

- **انطلق نشاط المؤسسة في سنة 1947**: أي بداية القرن 20كانت هناك 16مؤسسة ذكر منها المؤرخ 15فقط تتقاسم الامتيازات الطاقوية في الجزائر وبموجب المرسوم الصادر في 5جويلية تم تأسيس شركة EGA.
- **وفي سنة 1969**: تمت في 28 جويلية 1969 بموجب مرسوم 59-69 الصادر في 1 أوت 1969 تأسيس السونلغاز.

- وبعد هذا التأسيس شهدت المؤسسة سنة 1983 اعادة هيكلة بإنشاء فروع خاصة بالإشغال وهي كالاتي:
- كهريفKAHRIF : للإنارة وإيصال الكهرباء الريفية.
- كهركيب KAHRAKIB : للتركيبات والمنشآت الكهربائية.
- قناغازKANAGHAZ: لإنشاء شبكة لنقل الغاز.
- إينرغا INERGA: للهندسة المدنية.

- **سنة 1991**: تحولت سونلغاز إلى مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري (EPIC)
- (Entreprise Publique à caractère Industriel et Commercial) وذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم 475-91 المؤرخ في 14 ديسمبر 1991 وفي القانون رقم 280-95 الصادر في 17 سبتمبر 1995 يؤكد طبيعة المؤسسة الموضوعة تحت وصاية وزارة الطاقة والمناجم، مع العلم انها تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية.

- **سنة 2002**: تم تحويل نظامها الأساسي إلى شركة ذات أسهم بموجب القانون رقم 02-01 الصادر في 2002/02/05 وهذا ما يسمح لها بتوسعة نشاطها في مجالات مختلفة وحتى خارج حدود البلاد.
- **سنة 2004**: أصبحت سونلغاز مجمع شركات (holding de sociétés) منها من تمارس المهن الأساسية المتعلقة بنشاط المؤسسة وهي: SPE شركة إنتاج الكهرباء،GRTE شركة تسيير شبكة نقل الكهرباء،GRTG شركة تسيير شبكة نقل الغاز،SDC شركة توزيع الكهرباء والغاز وسط.

2_ مكونات الشركة الوطنية للكهرباء والغاز "سونلغاز"

✓ **قطب النشاطات الصناعية (Pôle des Activités Industriels)**: مكلفة بمتابعة الشركات التالية:

- الشركة الوطنية للقياس والمراقبة AMC، شركة رويبة للإنارة ROUIBA ECLAIRAGE،
- شركة صيانة التجهيزات الصناعية MEI، المتجر الجزائري للعتاد الكهربائي والغازي CAMEG، شركة خدمات المحولات الكهربائية SKMK، شركة التوربينات الجزائرية للكهرباء العامة GEAT،
- شركة الإنشاءات والهندسة HYENCO.

✓ **قطب أنشطة الأمن الداخلي (Pôle des Activités de Sûreté Interne)**: مكلفة بمتابعة الشركات التالية: شركة الوقاية وأمن المنشآت الطاقوية SWAT، شركة أمن ورعاية المنشآت الطاقوية SAR، شركة أمن المنشآت الطاقوية SAT، شركة الأمن والحماية SAH.

ومن وراء هذا التطور يبقى ضمان الخدمة العمومية هي المهمة الجوهرية لسونلغاز ذلك أن توسيع مجال أنشطتها وتحسين نمط تسييرها الاقتصادي يفيدان في المقام الأول هذه المهمة التي تشكل الأساس الراسخ لثقافتها كمؤسسة.

المطلب الثاني: مهام وأهداف مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز

1_مهام المؤسسة

سونلغاز عبارة عن شركة مساهمة وهي مؤسسة محتكرة لثلاث وظائف أساسية وهي: إنتاج الكهرباء، نقل الكهرباء والغاز، توزيع الكهرباء والغاز.

1.1 _الإنتاج:

إن طبيعة الكهرباء كمنتوج غير قابل للتخزين أجبر مؤسسة سونلغاز على اندماج كامل لكل نشاطاتها من الإنتاج إلى غاية الاستهلاك النهائي، الإنتاج هو عملية تحويل الطاقة الحرارية أو المائية إلى طاقة ميكانيكية، ثم إلى طاقة كهربائية ويشمل الإنتاج على الفروع الآتية:

فرع الديزال: يتكون من 183 مولدا بطاقة تتراوح بين 0,35 ميقاواط و8 ميقاواط للمولد الواحد.

الفرع المائي: يتكون من 34 مولدا بطاقة تتراوح من 1 ميقاواط إلى 5 ميقاواط للمولد الواحد.

الفرع الحراري الغازي: يتكون من 36 مولد، حيث طاقة كل مولد تتراوح من 20 ميقاواط و210 ميقاواط.

الفرع الحراري البخاري: يتكون من 20 مولد بطاقة تتراوح من 50 ميقاواط و196 ميقاواط.

2.1_ النقل: يخص نشاط النقل كل من نقل الكهرباء والغاز فنقل الكهرباء يتم عبر خطوط ذات الضغط (60 الإضافة إلى خطوط ذات الضغط المتوسط)220 KV,400 KV، العالي.

أما فيما يخص نقل الغاز فتقوم مؤسسة سونلغاز بتزويد السوق بالكميات اللازمة من غاز مؤسسة سوناطراك، حيث أنشأت سونلغاز شبكة هامة لنقل الغاز سواء كان الضغط العالي الموجه للمشتركين الصناعيين، أو المتوسط أو المنخفض.

3.1_التوزيع: تقوم مؤسسة سونلغاز بتوزيع كل من الكهرباء والغاز بخطوط وكابلات ذات ضغط منخفض ومتوسط تلبية لاحتياجات زبائنها الصغار بالطاقة الكهربائية والغازية.

تزود سونلغاز فيما يخص توزيع الكهرباء شركائها الصناعيين بشبكات ذات ضغط مرتفع في حين أن الزبائن الصناعيين ذوي الأهمية المتوسطة تزودهم بشبكات الضغط المتوسط، أما العائلات والحرفيين فتزودهم بضغط منخفض.

في حين تلبي سونلغاز عند توزيع الغاز احتياجات ثلاثة أنواع من زبائنها تتمثل في الزبائن الصناعيين الذين يتم تغذيتهم بشبكات الضغط المرتفع، الزبائن الصناعيين ذوي الأهمية المتوسطة والذين تتم تغذيته بشبكات الضغط المتوسط، العائلات والحرفيين الذين تتم تغذيتهم بضغط منخفض.

2_ أهداف المؤسسة

- تطوير كل شكل من أشكال التعاون المشترك في الجزائر أو خارجها مع شركات جزائرية أو أجنبية.

- إنشاء فروع وأخذ مساهمات وحيازة وهذا من أجل توسيع مجال نشاطها.
- المساهمة في التنمية المحلية بتغطية كامل التراب الوطني بالطاقة.
- دعم الاقتصاد الوطني من خلال تطوير شبكة الكهرباء والغاز باعتبار الطاقة الكهربائية عامل مهم ورئيسي للتنمية وتطوير الاستثمار الصناعي وكذا الفلاحي والزراعي ومختلف المجالات.
- المساهمة في محاربة النزوح الريفي وهذا بتوفير الكهرباء الريفية وكذا ربط الريف بشبكة الغاز.

المطلب الثالث: التعريف بمديرية التوزيع بالمسيلة ميدان الدراسة

1_التعريف بمديرية التوزيع بالمسيلة

مديرية التوزيع بالمسيلة من ضمن 16 مديرية تابعة للمديرية الجهوية للشرق بقسنطينة، فكانت أول انطلاقة لها في 1979/01/02، وقد وضعت في خدمة زبائنها، الذين يفوق عددهم **230717** زبون في الكهرباء و**139213** زبون في الغاز، 5 مقاطعات كهرباء و5 مقاطعات غاز و7 وكالات تجارية (2 منهم انطلاقتهم كانت في بداية سنة 2018).

وهي تسير شبكة كهربائية طولها يصل إلى **5491** كم توتر منخفض و596 كم توتر متوسط، وشبكة للغاز تفوق **3729** كم، وبتعداد إجمالي للعمال يصل إلى **680** عامل.

2) دراسة الهيكل التنظيمي لمديرية التوزيع بالمسيلة:

الشكل رقم (1): الهيكل التنظيمي لمديرية التوزيع المسيلة.

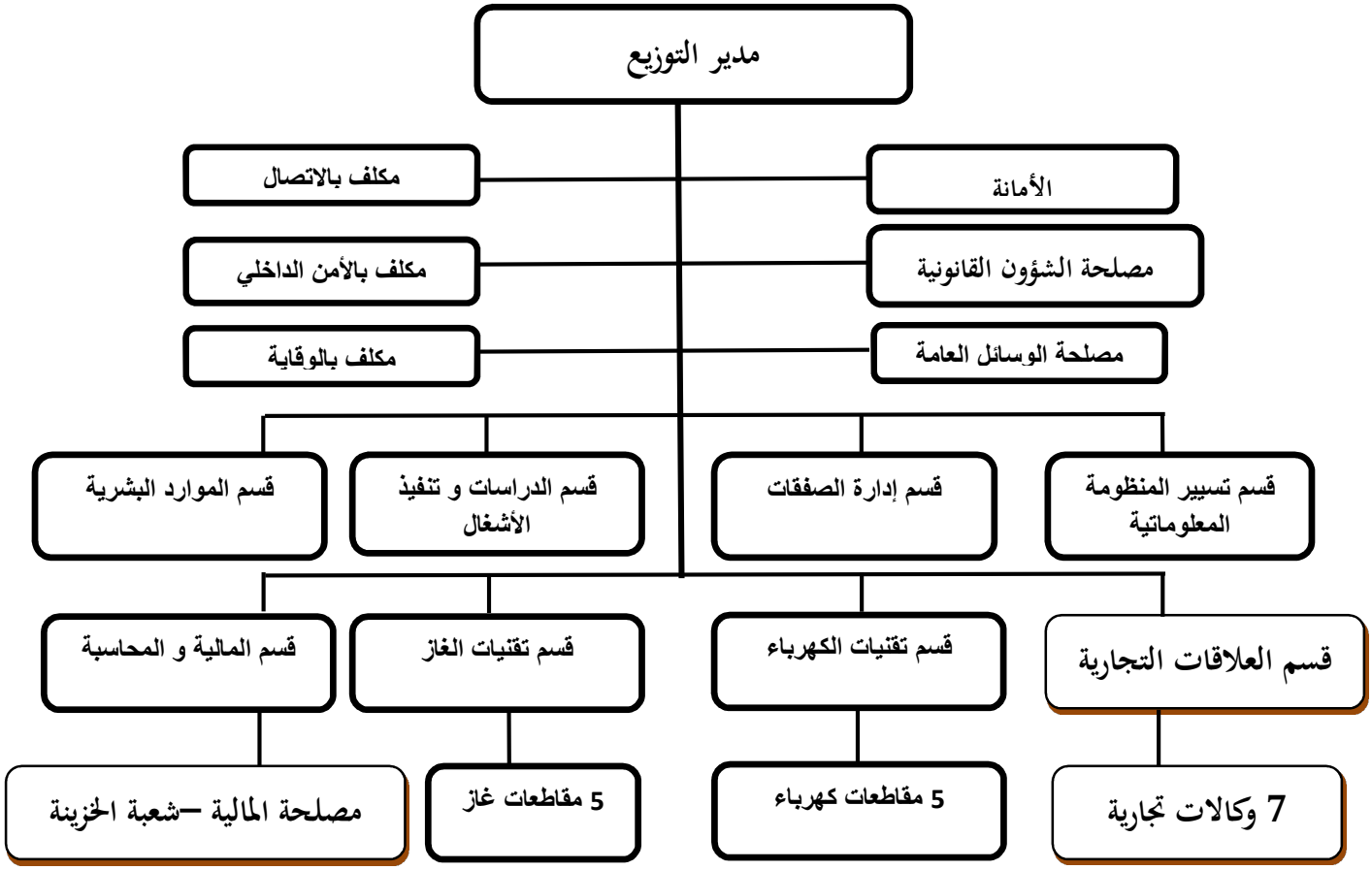

المصدر:مصلحة الموارد البشرية 2017

1.2) الهيكل التنظيمي لقسم المحاسبة والمالية DFC

يعتبر هذا القسم هام جدا وحساس حيث يقوم بمهام عديدة ومتنوعة ومن بينها طريقة تسيير ميزانية المؤسسة وكذا الدور المنوط بها فيما يخص الرقابة على جميع الوثائق المحاسبية ويتكون القسم من أربعة مصالح هي:

1.مصلحة المحاسبة والاستغلال: تقوم هذه المصلحة ب:

- التسجيل المحاسبي لكل العمليات التي تقوم بها المؤسسة والتأكد من صحتها ومن بين هذه العمليات: الصندوق، الأجور، الفواتير المبيعات، المشتريات.
- مسك الدفاتر المحاسبية.
- مسك جباية المؤسسة.
- إعداد القوائم المالية للمؤسسة.

2.مصلحة المالية:

- هي المسؤولة عن تسديد ديون الموردين وكل الديون الأخرى.
- مسك الحسابات البنكية والبريدية للمؤسسة.
- اعداد المقاربة البنكية والمتابعة اليومية مع البنك وبريد الجزائر
- هي المسؤولة عن العلاقات مع المؤسسات المالية.

3.مصلحة الميزانية ومراقبة التسيير:

- إعداد الميزانية التقديرية السنوية للمؤسسة.
- متابعة ومراقبة الأهداف المسطرة.

4.مصلحة المراقبة والتفتيش: وهي مصلحة حديثة النشأة انطلقت سنة 2018 هدفها

- حماية الأصول والمركز المالي الشركة.
- السهر على متابعة تنفيذ الاجراءات الخاصة بكل مصالح الشركة.
- تحسين اداء المسيرين.
- العمل على تقليل المخاطر الناجمة عن سوء التسيير وعدم تنفيذ الاجراءات والقوانين الداخلية
- **المبحث الثاني: عرض القوائم المالية لمديرية سونلغاز مسيلة**

سنحاول في هذا المبحث عرض قائمة الميزانية للمؤسسة لسنة 2019_2020 وذلك من أجل اعداد الميزانية الوظيفية وتحليلها بواسطة المؤشرات المالية من أجل دراسة الخزينة لمعرفة استخدام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار.

المطلب الأول: عرض قائمة الميزانية وجدول التدفقات للسنة المالية 2019

1_ ميزانية الأصول لسنة 2019 :

جدول رقم (4): ميزانية أصول المؤسسة للسنة المالية 2019

الأصول	المبلغ الإجمالي	الإهتلاكات و المؤونات	2019	2018
أصول غير جارية				
تثبيتات معنوية				
تثبيتات عينية				
أراضي	9925561.54		9925561.54	1944145.99
أراضي مهيئة	41034545.02	12419354.81	28615190.21	29513163.01
مباني	334045515.49	118967860.32	215077655.17	224288886.32
التركيبات التقنية و المعدات و الأدوات	34953253188.78	15555894187.40	19397359001.38	19544454351.83
تثبيتات عينية أخرى	2693625943.95	1107376810.98	1586249132.97	1556483341.53
تثبيتات قيد الإنجاز	2974753582.28	_	2974753582.28	1884353971..16
التثبيتات المالية				
قروض و أصول مالية أخرى غير جارية	328500.00	_	328500.00	328500.00
مجموع الأصول غير جارية	41006966837.06	16794658213.51	24212308623.55	23241366359.84
أصول جارية				
مخزونات	5842230990.72	324727555.20	5517503435.52	4199420780.98
الزبائن	36812664.29	_	36812664.29	68178592.70
حقوق على الشركات	0	_	0	0
مدينون آخرون	11948867.82	11948867.82	0	505702.81
الضرائب	106908565.40	_	106908565.40	56664063.12
حسابات دائنة أخرى و استخدامات مماثلة	0	_	0	0
الخزينة	263749839.59	1774620.85	261975218.74	508555892.47
مجموع الأصول الجارية	6261650927.82	338451043.87	5923199883.95	4833325032.08
مجموع الأصول	47268617764.88	17133109257.3	30135508507.50	28074691391.92

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على الملحق

2_ ميزانية خصوم المؤسسة للسنة المالية 2019:

الجدول رقم (5): ميزانية خصوم المؤسسة للسنة المالية 2019

الخصوم	2019	2018	ملاحظات
الأموال الخاصة			
فرق إعادة التقييم	408307675.89	408307675.89	
النتيجة الصافية	00	0	
رؤوس الأموال الخاصة -ترحيل من جديد	-31881968.81	0	
حسابات بين الوحدات	18743954004.32	18168659554.39	
مجموع الأموال الخاصة	19120379711.40	18576967230.28	
الخصوم غير جارية			
قروض و ديون مالية	274748630.52	290879781.91	
ديون أخرى غير جارية			
مؤونات و منتجات ثابتة سابقا	7110389319.88	6914744217.14	
مجموع الخصوم غير جارية	7385137950.40	7205623999.05	
الخصوم الجارية			
موردون و الحسابات المتعلقة بها	885666547.98	532654682.22	
الضرائب	153804994.21	122157828.02	
ديون على الشركات داخل المجموعة و المساهمين	0	0	
ديون أخرى	2590519303.51	1637287652.35	
خزينة الخصوم	0	0	
مجموع الخصوم الجارية	3629990845.70	2292100162.59	
مجموع الخصوم	30135508507.50	28074691391.92	

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على الملحق

3_ جدول تدفقات النقدية للسنة المالية 2019:

الجدول رقم (6): جدول تدفقات النقدية للسنة المالية 2019

البيان	2019	2018
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الأشغال		
+ التحصيلات المقبوضة من الزبائن	11503993337.96	11837804312.98
+ تحصيلات أخرى	3020946.21	21664721.81
_ المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين	381172791.08	493421441.94
_ تسديدات أخرى	406070871.44	364122059.52
_ فوائد ومصاريف مالية أخرى مدفوعة	627288.80	614614.44
_ الضرائب المدفوعة الأخرى	-37748464.00	-10001216.80
تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية		
العناصر غير العادية		
تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية	-	-
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التشغيلية	10756891796.85	11011312135.69
تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمار		
_تسديدات لحيازة تثبيتات مادية أو معنوية	2116271725.61	2093931112.92
+ التحصيلات من التنازل عن تثبيتات مادية أو معنوية	-	-
_ مدفوعات من أجل اقتناء تثبيتات مالية	-	-
+ التحصيلات من التنازل عن التثبيتات المالية	-	-
+ إعانات الاستثمار المستلمة	-	-
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار	-2116271725.61	-2094012612.92
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل	-	-
+ التحصيلات المتأتية من إصدار أسهم	-	-
_ توزيع الأرباح	-	-
+ التحصيلات المتأتية من القروض	10389362.02	18483021.83
_ تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة	619941.54	1045629.33
+إعانات الاستغلال المستلمة	-	-
التحصيلات بين الوحدات	3005952107.72	3146780238.28
التسديدات بين الوحدات	11902759255.33	11838202984.73
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل	-8887037727.13	-8673985353.95
تغيرات الخزينة للفترة	246417655.89	243314168.82
الخزينة ومعادلاتها عند الإنتاج السنة المالية	510167495.48	266853326.66
الخزينة ومعادلاتها عند انتهاء السنة المالية	263749839.59	510167495.48
تغير الخزينة خلال الفترة	246417655.89	243314168.82

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على الملحق

المطلب الثاني: تحليل الميزانية وجدول التدفقات باستخدام مؤشرات التوازن المالي

قبل حساب الميزانية وتحليلها بواسطة رأس المال العامل ومؤشرات التوازن المالي يجب علينا أولا اعداد الميزانية الوظيفية:

أولا _ إعداد الميزانية الوظيفية:

في الميزانية الوظيفية نجد جانبين الأصول والخصوم، حيث أن جانب الأصول ينقسم إلى استخدامات ثابتة وأصول غير متداولة، وجانب الخصوم ينقسم إلى الموارد الثابتة والخصوم المتداولة

الجدول رقم (7): الميزانية الوظيفية لسنة 2019.

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الاستخدامات الثابتة	41006966837.06	الموارد الثابتة	43638626919.18
الأصول غير جارية:		الموارد الخاصة:	
التثبيتات المعنوية	-	فارق إعادة التقييم	408307675.89
التثبيتات العينية	41,006,638,337.06	النتيجة الصافية	-
التثبيتات المالية	328500	رؤوس الأموال الخاصة	-31881968.81
		/ترحيل من جديد	
		حسابات بين الوحدات	18743954004.32
		والمؤونات الإهتلاكات	17133109257.38
		الخصوم غير جارية:	
		قروض وديون مالية	274748630.52
		ديون أخرى	-
الأصول المتداولة	6261650927.82	**الخصوم المتداولة**	3629990845.70
الأصول الجارية للاستغلال:		الخصوم الجارية لاستغلال:	
المخزونات	5842230990.72	الموردون والحسابات المتعلقة	885666547.98
الزبائن	36812664.29	بها	153804994.21
حقوق على الشركات	_	الضرائب	2590519303.51
المدينون الآخرون	11948867.82	ديون أخرى	
الضرائب	106908565.40		
خارج الاستغلال:		خارج الاستغلال:	_
حسابات دائنة أخرى	_		
واستخدامات مماثلة	_		
خزينة الأصول:	263749839.59	خزينة الخصوم	_
مجموع الأصول	47268617764.88	مجموع الخصوم	47268617764.88

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على الملحق

2_ الميزانية الوظيفية المختصرة :

الجدول رقم (8): الميزانية الوظيفية المختصرة لسنة 2019.

الأصول			الخصوم		
الأصول	المبالغ	النسبة	الخصوم	المبالغ	النسبة
الاستخدامات الثابتة	41006966837.06	86.75%	الموارد الثابتة	43638626919.18	92.32
			التمويل الخاص	43363878288.66	
			الديون المالية	274748630.52	
الأصول المتداولة	5997901088.23	12.69%	الخصوم المتداولة	3629990845.70	7.67%
أصول متداولة للاستغلال	5997901088.23		خصوم متداولة للاستغلال	3629990845.70	
أصول متداولة خارج الاستغلال	–	–	خصوم متداولة خارج الاستغلال	–	–
خزينة الأصول	263749839.59		خزينة الخصوم	–	–
المجموع	47268617764.88	100	المجموع	47268617764.88	100

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على الملحق

_ حساب رأس المال العامل الصافي الإجمالي FRng من أعلى الميزانية:

FRNG= الموارد الثابتة – الاستخدامات الثابتة

FRNG= 43638626919.18-41006966837.06

FRNG=2631660082.12

رأس المال العامل موجب وهذا مؤشر جيد مبدئيا، معنى هذا أن المؤسسة مولت جزءا من الأصول المتداولة بالموارد الثابتة بقيمة 2631660082.1 دج وهذا ما يحقق توازن مالي على المدى القصير والمتوسط فهي قادرة على تلبية احتياجات دورة الاستغلال ويجعلها في وضع مالي مربح.

– حساب احتياجات رأس المال العامل BFR:

BFR = (أصول متداولة – خزينة الأصول) – (خصوم متداولة – خزينة الخصوم)

BFR=(263749839.59-5997901088.23)_ (00-3629990845.70)

BFR= 2104160402.94

خزينة الخصوم=00.00

ولدت دورت الاستغلال احتياجا قدره ،2104160402.94 وهذا يعني أن الأصول المتداولة للاستغلال المتمثلة في المخزونات والزبائن والحسابات الملحقة يمكنها تغطية الديون المرتبطة بها والمتمثلة في الالتزامات قصيرة الأجل.

- **الخزينة الصافية TN:**

TN= رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل

TN= 2104160402.94-2631660082.12

TN= 527499679.18

خزينة المؤسسة موجبة أي أن لديها فائض من المال وهذا راجع لكون المؤسسة تتوفر على موجودات نقدية تسمح لها بمواجهة التزاماتها واحتياجاتها مع الغير، وهذا ما يدل على قدرة وكفاءة تسيير الخزينة على مستوى المؤسسة.

ثانيا: التحليل باستخدام المؤشرات والنسب المالية

اعتمد التحليل المالي الساكن على الميزانية التي تصور الوضعية المالية للمؤسسة في لحظة معينة، حيث يؤدي هذا إلى إعطاء صورة غير واضحة عن مختلف الحركات المالية خلال دورة معينة، ومن هنا تأتي ضرورة البحث عن تحليل يعطي رؤية ديناميكية عن الوضعية المالية للمؤسسة لذا جاءت كشوفات جدول تدفقات الخزينة لتحول عملية التحليل من المنظور الساكن إلى المنظور المتحرك، الذي يقدم صورة صادقة حول كيفية تشكل سيولة خزينة المؤسسة.

أولا: نسب جودة الربحية

1.1 نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي:

= صافي التدفق النقدي التشغيلي / مجموع الأصول = 30135508507.5 /10756891796.85

= 0.35

التفسير:

تمثل نسبة 35% التدفقات النقدية التشغيلية إلى حجم الأصول وهي نسبة معتبرة وهذا ما يدل على كبر حجم الأصول للمؤسسة من جهة وعلى مقدرة موجودات المؤسسة في توليد تدفقات نقدية تشغيلية من جهة أخرى.

2.1 مؤشر النشاط التشغيلي:

= صافي التدفق النقدي التشغيلي / الربح التشغيلي قبل الفوائد و الضرائب

= 427800.05 – /10756891796.85

= -25.14

الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب بالسالب هذا يعني أن المؤسسة حققت خسارة وهذا راجع لضعف القيمة المضافة المحققة من طرفها مرده تسقيف سعر بيع الكهرباء من طرف الدولة لهذا فرقم الاعمال المحقق بالكاد يغطي استهلاكات السنة المالية لذا فسعر الكهرباء مدعم من طرف الدولة فالخسارة المحققة تعوضها الدولة لمؤسسة السونلغاز غير أنه اعانات الاستغلال لإعادة التوازن المالي للمؤسسة لا تظهر في القوائم المالية الخاصة بمديرية التوزيع بالمسيلة بينما تظهر على مستوى قوائم المديرية العامة في الميزانية المجمعة.

1.1 نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى المبيعات:

= صافي التدفق النقدي التشغيلي / صافي المبيعات

= 9531678954.40 / 10756891796.85

= 1.12

صافي التدفق النقدي التشغيلي أكبر من صافي المبيعات بـ 11.2%هذا يدل على كفاءة السياسة الائتمانية المنتهجة من قبل المؤسسة اتجاه زبائنها وهذا ما تجلى في السياسة الجديدة التي انتهجتها الإدارة العامة بإطلاق حملة تحصيل حقوق المؤسسة منذ سنة 2016 والتي أتت بثمارها حيث ارتفع معدل تحصيل الحقوق خاصة بعد انهيار أسعار البترول وسياسة التقشف التي انتهجتها الدولة أثرت على البرنامج الاستثماري للمؤسسة ما حتم على المؤسسة الاعتماد على مصادر التمويل الداخلية لاستكمال مشاريعها الاستثمارية.

2. نسب جودة السيولة:

1.2 نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:

التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية = تحصيلات مقبوضة من الزبائن+ تحصيلات أخرى

= 11503993337.96 + 3020946.21

=11507014284.17

الاحتياجات النقدية الأساسية= المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين+ تسديدات أخرى + فوائد والمصروفات المالية الأخرى المدفوعة + الضرائب المدفوعة الأخرى.

= 381172791.08 +406070871.44+ 627288.80+37748464.00

=825619415.32

= التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية / الاحتياجات النقدية الأساسية

= 825619415.32/ 11507014284.17

= 13.93

تبين هذه النسبة مقدار أنشطة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية داخلية تكفي لتغطية التدفقات النقدية الخارجية للأنشطة التشغيلية وسداد أقساط الديون طويلة الأجل.

2.2 نسبة التغطية النقدية:

إجمالي التدفقات النقدية للأنشطة الاستثمارية والتمويلية

= 2116271725.61 + 8887037727.13= 11,003,309,452.74

= صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / إجمالي التدفقات النقدية للأنشطة الاستثمارية والتمويلية

= 11,003,309,452.74 /10756891796.85

= 0.97

المؤسسة لديها قدرة على توليد تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بالالتزامات الاستثمارية والتمويلية الضرورية وكفاية هذه التدفقات النقدية للوفاء بالاحتياجات اللازمة.

3.2 نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى الديون طويلة الأجل

= صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / مجموع الديون طويلة الأجل

=274748630.52 / 10756891796.85

= 39.15

المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل والنسبة المرتفعة تدل على أن المؤسسة لا تعاني من مشكلة السيولة وهذا راجع للكفاءة في تسيير خزينة المؤسسة.

4.2 نسبة السيولة النقدية:

= النقدية +النقدية وما يعادلها / الالتزامات الجارية

$$263749839.59/3629990845.70 = 0.072$$

إن نسبة 7.2 % هي قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.

المطلب الثالث: استخدام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار في سونلغاز

أولا: أدوات الدراسة

استخدمنا في دراستنا المقابلة التي تعتبر أداة هامة للحصول على المعلومات وهي من بين الأدوات كثيرة الاستخدام وقد تم استخدام المقابلة وذلك مع رئيس فرع المحاسبة بمؤسسة سونلغاز بالمسيلة وذلك من خلال طرح مجموعة من الأسئلة والتي تتضمن إجابات دقيقة ومحددة والتي تدور حول إشكالية البحث والفرضيات وتمثلت هذه الأسئلة فيما يلي:

1. هل يوجد نظام معلومات محاسبي بالمؤسسة؟ وكيف يتم استخدامه؟
2. من هم مستخدمي المعلومات المحاسبية وكيف يستفيد كل واحد منهم من هذه المعلومات؟
3. ما هو دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات واختيار البديل الأمثل؟
4. ما مدى مساهمة خصائص المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الرشيدة؟
5. متى نقول ان المعلومات المحاسبية أساس اتخاذ القرار؟

ثانيا: نتائج الدراسة

من خلال أسلوب المقابلة الذي استخدمناه للوصول إلى الجواب على الإشكالية واثبات فرضياتها مجموعة من الأسئلة سابقة الذكر سنقوم بتحليل أجوبة المقابلة كما يلي:

ج 1– أكيد، ذلك أن نظام المعلومات المحاسبي يجب تواجده في أي مؤسسة اقتصادية كانت ليس في مؤسسة سونلغاز فقط، فالنظام هو وحدة مكونة من أنظمة فرعية متداخلة ، تهدف جميعها إلى تحقيق أهداف المؤسسة يتكون من مدخلات و معالجة و مخرجات ، و بما أنه نظام المعلومات المحاسبي فإن مدخلاته هي البيانات و المعلومات المحاسبية ففي مؤسسة سونلغاز هي الفواتير وكشف الأجور و المستندات ، سندات الطلب ....الخ، يتم تحويلهم للمعالجة كي يتم تنظيمهم و ترتيبهم كي يتم ادخالهم في العملية المحاسبية أي تحويلهم الى قيود محاسبية في النظام المحاسبي ، و الأنظمة المحاسبية الحالية التي يتم العمل بها هي أنظم محاسبية الكترونية ، آلية تعتمد على الإعلام الآلي ، ومن أهمها نظام الحساب و هو المكلف بمعالجة البيانات المحاسبية ليتم تحويلها إلى مخرجات و التي تمثل ناتج عملية معالجة المدخلات ، و التي تتمثل في القوائم المالية من ميزانية و جدول

النتائج و جدول تدفقات الخزينة و جدول تغيرات رأس المال و الملاحق ، و التي نعتمد بهم في اتخاذ القرار ذلك أنه في أي نظام يوجد ما يسمى بـ Feed-back أي التغذية العكسية ، أي بعد خروج المدخلات تتم معالجة النقائص و الانحرافات الموجودة في المدخلات فيتم تصحيحها و معالجتها للحصول على مخرجات خالية من الأخطاء ليتم العمل بها في عملية اتخاذ القرار .

ج 2– مستخدمي المعلومات المحاسبية هم نفسهم مستخدمي المحاسبة والتحليل المالي، ويوجد نوعان: مستخدمين داخليين ومستخدمين خارجيين.

1. **المستخدمون الداخليون:** تساعد المعلومات المحاسبية المسيرين والإدارة في اتخاذ القرارات والتي تتميز بخصائص حسب درجة القرار الذي يتخذ بشأنها.
2. **مستخدمون خارجيون:** وهم المستثمرون والمدينون الدائنون والهيئات التجارية والرسمية والحكومية، والزبائن.

يتم استخدامها كل حسب حاجته من خدمة مقدمة من طرف المؤسسة، ومدى وفاء المؤسسة والتزامها بالتسديد والمستثمر نظرته للمؤسسة على أساس أرباحها.

ج 3– يتمثل دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات واختيار البديل الأمثل في الاعتماد عليها ذلك أنها مخرجات نظام المعلومات المحاسبي والتي تعتبر مدخل في التحليل المالي والذي يساهم في تشخيص الوضعية المالية في المؤسسة لاتخاذ القرار.

ج 4 – تتمثل خصائص المعلومات المحاسبية في: الملاءمة، القابلية للمقارنة، المصداقية، الموثوقية.

وهي الخصائص التي يجب أن تتوفر عليها أي معلومة محاسبية كي نتخذ القرار الرشيد، ذلك أنها الأساس والمحور الذي يمكننا من العمل بها، فبدونها لا يكون القرار ذا دقة وموثوقية، فهي تؤثر تأثير مباشر على صحة القرار.

ج 5 – نقول أن المعلومات المحاسبية أساس اتخاذ القرار إذا توفرت فيها خصائصها بصورة كاملة، فلا يمكننا الأخذ بمعلومة خالية من أي خصائص تضمن جودتها ودقتها.

خاتمة الفصل:

بعد إجراء الدراسة التطبيقية بمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بالمسيلة للسنة المالية 2019 بالاعتماد على القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة المتمثلة في الميزانية وجدول تدفقات الخزينة، ومن خلال ما جاء فيها تم حساب وتحليل بعض النسب والمؤشرات المالية، بالإضافة إلى جدول تدفقات الخزينة والميزانية لتقييم الأداء المالي للمؤسسة وترشيد قراراتها، حاولنا دراسة دور المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرار و النتيجة التي يمكن الوصول إليها أن المؤسسة في وضعية مالية جيدة خلال الفترة المدروسة وهذا يعود إلى جملة من الأسباب:

- تحقيق المؤسسة لنتائج إيجابية.
- تحقيق خزينة موجبة وهذا يدل على أن رأس المال العامل أكبر من الاحتياج في رأس المال العامل.
- اعتماد المؤسسة على نظام معلومات محاسبي حيث أن الهدف منه تقديم نتائج موثوقة للواقع الاقتصادي والمالي للمؤسسة يعتمد في ذلك على جمع البيانات مثل الفواتير وكشف الأجور، لتحويلها إلى مخرجات بعد عملية المعالجة.

هذه الأسباب جعلت من المعلومات المحاسبية أساسا فعالا في عملية اتخاذ القرار في مؤسسة سونلغاز بالمسيلة.

الخاتمة

الخاتمة

إن الزيادة الكبيرة في حجم المعلومات وتدفقها أدى إلى تزايد الحاجة في التفكير بنظام المعلومات المحاسبي حيث أصبح هو أهم مصدر للمعلومات التي تجعل من القرارات، المتخذة صائبة في حل المشاكل.

ووجدنا أيضا أن مدى صحة المعلومة المحاسبية ودقتها تساهم في نجاح القرار المراد الوصول اليه، حيث أن توفر المعلومات المحاسبية بالكمية والنوعية المناسبة في الوقت الملائم يعتبر الركيزة الأساسية لاتخاذ القرار، وترتبط سلامة اتخاذ القرارات بمدى توفر المعلومة الكافية من أجل تحديد واختيار البديل الأفضل في عملية اتخاذ القرارات.

وللتوضيح أكثر في البحث ومعرفة دور المعلومة المحاسبية في عملية اتخاذ القرار طرحنا موضوع الدراسة على مؤسسة السونلغاز–المسيلة–لمعرفة مدى اعتمادها على المعلومة المحاسبية التي تكون على شكل تقارير مالية أو قوائم تستند اليها لاتخاذ القرار المناسب.

اختبار صحة الفرضيات.

للإحاطة بمختلف جوانب الموضوع، تمكنا من اختبار صحة الفرضيات كما يلي:

–الفرضية الأولى: مكنت الدراسة في إثبات صحة هذه الفرضية حيث أن المعلومة المحاسبية تعد الركيزة الأساسية في تسيير قرار المؤسسة، حيث تثبت فعاليتها في مدى وفرتها وجودتها وقدرتها على أدائها لوظائفها اللازمة لاتخاذ القرار.

–الفرضية الثانية: أظهرت نتائج الدراسة المتوصل إليها أن عملية اتخاذ القرار تتمثل في اختيار البدائل المتاحة من أجل الوصول إلى القرار المناسب حيث أن عملية اتخاذ القرار هي وظيفة من مكملة لوظائف الإدارة، وهي عملية ديناميكية – حركية ترتبط بالمعلومات التي بحوزة المؤسسة إذ أنه بدون معلومات لا يمكن اختيار بديل الامثل وبدون بديل ليمكن تحقيق هدف المؤسسة.

–الفرضية الثالثة: أوضحت الدراسة المتحصل عليها من أن المعلومة المحاسبية تساهم في عملية اخاذ القرار من خلال تحديد ما تحتاجه المؤسسة من أنواع المعلومة وملائمتها لطبيعة القرار المراد الوصول اليه.

–الفرضية الرابعة: تشير دراسة النتائج إلى أن الفرضية الرابعة وهي استخدام مؤسسة سونلغاز –المسيلة– للمعلومة المحاسبية في اتخاذ قرارها وذلك أن المؤسسة تعتمد على المعلومة المحاسبية في استخدامها لإظهار القوائم المالية نهاية

السنة حيث تعتمد المؤسسة على المعلوم المحاسبية المالية أي التزامات وموارد المؤسسة من أجل تصنيفها في قوائم تقدم على شكل مخرجات(تقارير مالية) نهاية السنة.

أهم نتائج الدراسة.

-يعتبر نظام المعلومات لمحاسبية من أكثر مصادر المعلومات التي تساهم في إنتاج قوائم مالية موثوقة.

-تعد المعلومة المحاسبة الركيزة الاساسية في عملية اتخاذ القرار، حيث أنه لا تخلو مرحلة من مراحل اتخاذ القرار الا ويحتاج متخذ القرار المعلومة المحاسبية.

-يمكن القول أن عملية اتخاذ القرار بمثابة مقياس لمدى فعالية المعلومة المحاسبية في ترجمة واقع المحيط الاقتصادي بالمؤسسة، وهذا لما تساهم فيه المعلومة على اختيار البديل الأمثل.

-تختلف المعلومة المحاسبية من باختلاف نوع القرارات المراد الوصول اليها من طرف المؤسسة أي يمكن القول أن المؤسسة تحتاج لنوع من أنواع المعلومة المحاسبية حسب احتياجها للقرار الذي تريده.

توصيات البحث.

-توسيع دائرة استخدام المعلومة المحاسبية في اتخاذ القرار.

-السعي نحو تفعيل عملية اتخاذ القرار وهذا عن طريق التحلي بالموضوعية في اختيار البدائل المتاحة.

-عدم ترك القرار الكلي للمدير أو المسؤول فقط بل يجب الأخذ بعين الاعتبار أهل الاختصاص والأشخاص ذوي خبرة وكفاءة.

أفاق البحث.

قد تكون هذه الدراسة حافز لدراسات في المستقبل ويمكن أن تتضمن الإشكاليات التالية:

-دور عملية اتخاذ القرار في تسيير الأداء المالي للمؤسسة.

-دور المعلومات المحاسبية في تفعيل الرقابة داخل المؤسسة.

-دور نظام المعلومات المحاسبي في عملية التدقيق داخل المؤسسة.

المراجع

قائمة المراجع

الكتب:

1. أبو المكارم عبد الفتاح وصفي، المحاسبة المالية، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2007.
2. تعلب سيد صابر، نظم ودعم اتخاذ القرارات الإدارية، دار الفكر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن ،2011.
3. سيد أحمد لطفي أمين، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، الدار الجامعية، ط1، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، 2007.
4. الصيرفي محمد، القرار الإداري و نظم دعمه ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، مصر 2008.
5. عبد الكريم نوال، اتخاذ القرارات الإدارية أنواعها و مراحلها ، دار المجد ، عمان ، الأردن ، 2015.
6. العزاوي خليل محمد، إدارة اتخاذ القرار الإداري، كنوز المعرفة، الأردن، عمان، 2006.
7. علاونة علي و عبيدات محمد، الأساليب الكمية في اتخاذ القرار، مركز يزيد للنشر ،الكرك ، الأردن ، 2006.
8. كورتل فريد، الخطيب خالد، نظم المعلومات المحاسبية واتخاذ القرارات، شارع الجمعية العلمية الملكية المبنى الاستثماري الأول، الأردن، عمان، الجامعة الأردنية، 2015.

المذكرات:

1. محمد العباسي علاء عبد السلام مصطفى، دور نظم المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات الإدارية الرشيدة، قسم المحاسبة، جامعة ميسان، محافظة ميسان، العراق،2016.
2. بن فرج زوينة ، المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013-2014.
3. بوحفص سميحة، أثر خصائص المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018/2017.

4. بوقندورة حورية، جودة المعلومات المحاسبية وأثرها على قرارات مستخدمي القوائم المالية، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي علوم تجارية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2017/2016.

5. تحي حمزة،دور نظام المعلومات في اتخاذ القرار–دراسة حالة الصندوق الوطني لمعادلة الخدمات الاجتماعية ،مذكرة ليسانس ، جامعة محمد بوضياف ،المسيلة ،الجزائر،2011–2012.

6. تخصص علم الاجتماع و تنظيم العمل ، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي ، 2014_2015.

7. حمد موسى فرج الله، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية في ظل ظروف عدم التأكد، مذكرة ماجيستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين ،2011.

8. رحيش سعيدة، مدى توافق القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية مع معايير الإبلاغ المالي الدولية –دراسة ميدانية–، مذكرة لنيل شهادة الماجستير علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2014/2013.

9. شبير أحمد عبد الهادي، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية "دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة في فلسطين"، شهادة ماجستير تخصص محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، 2006.

10. صايفي صابر عبد الرزاق، نظام المعلومات ودوره في اتخاذ القرار بالمؤسسة، مذكرة ماستر، علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال المؤسسة ونظم المعلومات، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2016–2017.

11. طوزه شاهيناز، طيفه فاطمة، دور نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار ، مذكرة ماستر ، العلوم التجارية ، دراسات محاسبية و جبائية معمقة ، جامعة جيجل ، 2013_2014.

12. لغواطي عبد الله، دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات، مذكرة ماستر، المالية والمحاسبة، تخصص تدقيق ومراقبة تسيير، مستغانم، الجزائر،2014–2015.

12. مسعودي آمنة، شوية سهيلة، آليات اتخاذ القرار داخل التنظيم و علاقته بالرضا على الأداء الوظيفي ، مذكرة الماستر ، العلوم الاجتماعية ،

13. هروال محمد أنور، دور النظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار، بحث مقدم لنيل شهادة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014.

14. الوافي الطيب، دور وأهمية نظام المعلومات في اتخاذ القرارفي المؤسسة الاقتصادية، مذكرة الدكتوراء، جامعة فرحات ع، سطيف، الجزائر،2011–2012.

المجلات:

1. . تلايجية نوة، أبوغليطة إلهام، دور نظم المعلومات في اتخاذ القرارات، مجلة دراسات المجلد 4العدد 2، الأغواط الجزائر، 2013.

2. . لحمر عباس و عثمان عبد اللطيف ، دور نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات بالمؤسسات الاقتصادية ، مجلة دفاتر بوادكس ، العدد 09 ،الجزائر ، 2018.

3. أحمد قايد نور الدين وهلايلي إسلام، دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 04، العدد01، جامعة الشهيد حمه الأخضر بالوادي، الجزائر، 2019.

4. أحمد قايد نور الدين، دور نظم المعلومات المحاسبية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 4، العدد 1، جامعة الشهيد حمو الأخضر بالوادي، الجزائر، 2019.

5. تلايجية نوة، دور نظم المعلومات في اتخاذ القرارات، مجلة دراسات، المجلد 4، العدد 2، جامعة الأغواط، 2013.

6. حسين داود الشرع إيمان حسين داود الشرع، نظم المعلومات المحاسبية ودورها في تمييز الضريبة، بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب، مجلة التراث، عدد خاص بأشغال مؤتمر اسطنبول الدولي الثاني للعلوم الانسانية والطبيعية، 2019.

7. كحول صورية، دور المعلومات المحاسبية في تحسين اتخاذ القرارات بالمؤسسة الاقتصادية، مجلة العلوم الانسانية، العدد 49، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017.

8. هارون العشي وفايزة بوراس، أهمية نظم المعلومات الإدارية في تحسين عملية اتخاذ القرارات داخل المؤسسة دراسة حالة شركة الدراسات وانجاز الأعمال الفنية للشرق، المجلد 14، العدد 02، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، باتنة ،2020.

9. هلايلي إسلام وأحمد قايد نور الدين، مساهمة نظام المعلومات المحاسبية في تحسين عملية اتخاذ القرارات بالمؤسسة الاقتصادي، مجلة دفاتر اقتصادية المجلد 10، العدد 02، بسكرة، الجزائر،2019.

10. هلايلي إسلام، مساهمة نظام المعلومات المحاسبية في تحسين اتخاذ القرارات بالمؤسسة الاقتصادية، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 10، العدد 2، بسكرة، الجزائر، 2019.

الملاحق

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz

EXERCICE 2019

CENTRE DD M'SILA

DATE 44060.378506944515

BILAN ACTIF

Définitif

ACTIF	note	brut 2019	amort 2019	2019	2018
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Immobilisations corporelles					
Terrains		9 925 561,54		9 925 561,54	1 944 145,99
Agencements et aménagements de terrains		41 034 545,02	12 419 354,81	28 615 190,21	29 513 163,01
Constructions (Batiments et ouvrages		334 045 515,49	118 967 860,32	215 077 655,17	224 288 886,32
Installations techniques, matériel et outillage		34 953 253 188,78	15 555 894 187,40	19 397 359 001,38	19 544 454 351,83
Autres immobilisations corporelles		2 693 625 943,95	1 107 376 810,98	1 586 249 132,97	1 556 483 341,53
Immobilisations en cours		2 974 753 582,28		2 974 753 582,28	1 884 353 971,16
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		328 500,00		328 500,00	328 500,00
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		41 006 966 837,06	16 794 658 213,51	24 212 308 623,55	23 241 366 359,84
ACTIF COURANT					
Créances et emplois assimilés					
Clients		5 842 230 990,72	324 727 555,20	5 517 503 435,52	4 199 420 780,98
Stocks et encours		36 812 664,29		36 812 664,29	68 178 592,70
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		11 948 867,82	11 948 867,82	0,00	505 702,81
Impôts		106 908 565,40		106 908 565,40	56 664 063,12
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		263 749 839,59	1 774 620,85	261 975 218,74	508 555 892,47
TOTAL ACTIF COURANT		6 261 650 927,82	338 451 043,87	5 923 199 883,95	4 833 325 032,08
TOTAL GENERAL ACTIF		47 268 617 764,88	17 133 109 257,38	30 135 508 507,50	28 074 691 391,92

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz **EXERCICE** 2019

CENTRE DD M'SILA **DATE** 44060.37928240746

BILAN PASSIF

Définitif

PASSIF	note	2019	2018
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		408 307 675,89	408 307 675,89
Résultat net		0,00	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		- 31 881 968,81	0,00
compte de liaison**		18 743 954 004,32	18 168 659 554,39
TOTAL CAPITAUX PROPRES		19 120 379 711,40	18 576 967 230,28
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		274 748 630,52	290 879 781,91
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		7 110 389 319,88	6 914 744 217,14
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		7 385 137 950,40	7 205 623 999,05
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		885 666 547,98	532 654 682,22
Impôts		153 804 994,21	122 157 828,02
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		2 590 519 303,51	1 637 287 652,35
Trésorerie passif		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		3 629 990 845,70	2 292 100 162,59
TOTAL GENERAL PASSIF		30 135 508 507,50	28 074 691 391,92

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz

EXERCICE 2019

CENTRE DD M'SILA

DATE 44060.38379629608

ETAT DE VARIATION DES CAPITAUX PROPRES

Définitif

	note	Capital social	Prime démission	Autres Capitaux Propres (Apport de l'Etat)	Ecart d'évaluation	Ecart de réévaluation	Réserves et résultat
Solde au 31 décembre 2017						408 307 675,89	0,00
Changement de méthode comptable							0,00
Réévaluation des immobilisations						0,00	
Profits ou pertes non comptabilisés dans le compte de résultat							
Dividendes payés							
Augmentation de capital							
Résultat net de l'exercice		0,00					
Solde au 31 décembre 2018						408 307 675,89	0,00
Changement de méthode comptable							- 31 881 968,81
Réévaluation des immobilisations						0,00	
Profits ou pertes non comptabilisés dans le compte de résultat							
Dividendes payés							
Augmentation de capital							
Résultat net de l'exercice		0,00					
Solde au 31 décembre 2019						408 307 675,89	- 31 881 968,81

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz **EXERCICE** 2019

CENTRE DD M'SILA **DATE** 44060.379965277854

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE

Définitif

	note	2019	2018
Ventes et produits annexes		9 531 678 954,40	9 333 605 465,99
Subvention d'exploitation		0,00	
Variations stocks produits finis et en cours		0,00	
I - Production de l'exercice		3 810 871 749,16	3 013 322 974,78
Achats consommés		- 60 138 404,23	- 59 784 902,92
Services extérieures et autres consommations		- 314 094 090,00	- 323 780 976,94
II - Consommation de l'exercice		- 2 043 831 589,90	- 2 262 655 226,47
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		1 767 040 159,26	750 667 748,31
Charges de personnel		- 1 068 409 659,75	- 797 481 560,18
Impôts, taxes et versements assimilés		- 170 271 925,23	- 162 451 901,58
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		528 358 574,28	- 209 265 713,45
Autres produits opérationnels		311 858 971,65	335 116 859,24
Autres charges opérationnelles		- 10 116 304,14	- 11 557 286,15
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 1 262 947 815,84	- 1 367 624 474,96
Reprise sur pertes de valeur et provisions		2 300,01	580 356,85
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 443 777 751,91	- 1 262 742 949,92
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		- 443 777 751,91	- 1 262 742 949,92
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES		9 843 785 427,11	9 669 452 183,15
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES		- 10 287 563 179,02	- 10 932 195 133,07
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 443 777 751,91	- 1 262 742 949,92
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE		0,00	967 658,19
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 443 777 751,91	- 1 261 775 291,73

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz

EXERCICE 2019

CENTRE DD M'SILA

DATE 44060.38136574067

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE (METHODE DIRECTE)

Définitif

	note	2019	2018
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles			
Encaissements reçus des clients		11 503 993 337,96	11 837 804 312,98
Autres encaissements		3 020 946,21	21 664 721,81
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		381 172 791,08	493 421 441,94
Autres décaissements		406 070 871,44	364 122 059,52
Intérêts et autres frais financiers payés		627 288,80	614 614,44
Impôts sur les résultats payés			
Autres impôts payés		- 37 748 464,00	- 10 001 216,80
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		10 756 891 796,85	11 011 312 135,69
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles		10 756 891 796,85	11 011 312 135,69
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles		2 116 271 725,61	2 093 931 112,92
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations financières			
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières			
Subventions d'investissement encaissées		0,00	- 81 500,00
Dividendes et quote-part de résultats reçus			
Autres produits financiers encaissés			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement		- 2 116 271 725,61	- 2 094 012 612,92
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectués			
Encaissements provenant d'emprunts		10 389 362,02	18 483 021,83
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées		619 941,54	1 045 629,33
Subventions d'exploitation encaissées			
Encaissements provenant de la trésorerie Groupe			
Remontées des fonds vers la trésorerie Groupe			
inter-unité encaissements		3 005 952 107,72	3 146 780 238,28
inter-unité décaissements		11 902 759 255,33	11 838 202 984,73
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement		- 8 887 037 727,13	- 8 673 985 353,95
Ecarts dûs à des erreurs de comptabilisation			
Variation de trésorerie de la période		- 246 417 655,89	243 314 168,82
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice		510 167 495,48	266 853 326,66
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice		263 749 839,59	510 167 495,48
Variation de trésorerie de la période		- 246 417 655,89	243 314 168,82

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: .....

معة محمد بوضياف بالمسيلة

ة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مع: .....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): بطاط بتمرزاد ..... المولود(ة) بتاريخ: 1997/06/21 ب: المسيلة .....

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية(أو ر.س.) رقم: 200364323 الصادرة بتاريخ: 2016/04/25 عن: المسيلة .....

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: مالية ومحاسبة تخصص: محاسبة وتدقيق خلال السنة 2020 - 2021

الجامعية: .....والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان"

: دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار بالمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة المواشاغان - المسيلة

.....

.....

.....

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2021/06/17

التوقيع و البصمة

.....

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد

Scanned with CamScanner

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: .....

معة محمد بوضياف بالمسيلة

ة العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير

معد: .....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): شريبط بسناء المولود(ة) بتاريخ: 1998/06/03 ب: بير ضرم

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية(أو ر.س.) رقم: 200334521 الصادرة بتاريخ: 2016/04/24 عن: عين الحمراء

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: مالية ومحاسبة تخصص: محاسبة وتدقيق خلال السنة

الجامعية: 2021 والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان"

دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار

دراسة حالة مؤسسة سونلغاز مسيلة

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2021/06/17

التوقيع و البصمة

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد.

Scanned with CamScanner

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرار، وحتى تستطيع المؤسسة دراسة المعلومات المحاسبية لا بد من توفر نظام المعلومات المحاسبي الذي بدوره يقوم بدراسة البيانات لتحويلها إلى معلومات محاسبية ذات جودة وفعالية. ودراسة أهم القوائم المالية في المؤسسة تتمثل في جدول تدفقات الخزينة والميزانية، كما تم التطرق إلى عملية اتخاذ القرار ودراسة أهم أبعادها من خلال مفهومها ومراحلها وتصنيفاتها، واعتمدت الدراسة على الميزانية وجدول التدفقات واستخدام المقابلة كأدوات لمعرفة دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار داخل المؤسسة.

الكلمات المفتاحية: المعلومات المحاسبية، نظام المعلومات المحاسبي، اتخاذ القرار، القوائم المالية.

Summary.

This studay aimed to identify the role of accounting information in the decision –making process,and in order for the institution to studay the accounting information, the accounting information system must be available, which in and effective accounting information.and study a the study relied on the budget and schedule of tools to know the role flows and the use of the of accounting informatoin in decision-making within the insititution. Keywords accounting information, accounting information system decision- making, financial statements.